اعداد وبحث
الدكتور هذال العبيدي

2026 ميلادي / 1447 هجري

📘 المقدمة

إن كتابة التاريخ الوطني ليست مجرّد تسجيل للأحداث، بل هي أمانة علمية ومسؤولية أخلاقية تجاه الأجيال، تفرض على الباحث أن يكون منصفًا، متجردًا من الأهواء، ومسترشدًا بمنهج علمي رصين. ومن هذا المنطلق، أضع بين يدي القارئ الكريم هذا الكتاب، الذي يسعى إلى تسليط الضوء على الجانب الإيجابي في أداء الحكومات العراقية المتعاقبة، منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1920 وحتى يومنا هذا.

لقد كُتب الكثير عن تعثّر الحكومات العراقية، وعن التحديات والمآسي التي عصفت بالدولة، لكن بقي جانبٌ مهم من الصورة غائبًا عن التناول المنصف، وهو ما تحقق من منجزات – صغيرة كانت أم كبيرة – ساهمت في بناء مؤسسات الدولة، وترسيخ هويتها، وتحقيق تطلعات أبنائها ولو بشكل متقطع. وفي ظل هذا الغياب، بات من الواجب الوطني أن نعيد قراءة تاريخنا من زاوية الإنصاف، لا من منظور التبرئة أو الإدانة.

هذا العمل ليس تبريرًا للأخطاء، ولا تلميعًا لسلطة، وإنما هو قراءة موضوعية تقوم على أساس التوثيق والتحليل، تسعى لإبراز ما أنجزته كل حكومة عراقية في مجالات: الإدارة العامة، التشريع، التعليم، البنية التحتية، الأمن الوطني، الاقتصاد، والعلاقات الخارجية. وهو بذلك يخاطب القارئ العراقي بعقله ووجدانه، في محاولة لبناء وعي وطني جديد لا ينساق خلف السرديات السوداوية، ولا يغفل عن التجارب الإيجابية التي تستحق أن تُروى وتُسجّل.

ينطلق هذا الكتاب من أول حكومة عراقية مؤقتة تشكلت في ظل الانتداب البريطاني برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب، ويمر بالحكومات الملكية والجمهورية، ويصل إلى حكومات ما بعد 2003، وفق ترتيب زمني وتحليل موضوعي يعكس رؤية باحث مختص في القانون العام، مؤمن بأن بناء الوطن لا يكون إلا بفهمٍ عميقٍ لتاريخه، بكل ما فيه من نجاحات وإخفاقات.

فلعل هذا الجهد يكون لبنة في بناء ثقافة وطنية جديدة، تحفظ منجزات الماضي، وتستلهم منها دروسًا للحاضر والمستقبل.

والله ولي التوفيق،

📌 الإهداء

إلى العراق...
أرض الحضارات، ومهد الأنبياء، وموقع القلوب.
إلى من كتبوا التاريخ بعرقهم ودمهم وفكرهم، وبنوا اللبنات الأولى للدولة رغم التحديات.
إلى كل مَن آمن بأن الوطن ليس فندقًا نغادره حين تسوء الخدمة، بل بيتٌ نصلحه ونحميه.
إلى الأجيال القادمة...
كي يقرؤوا تاريخهم كما كان، لا كما يُراد لهم أن يفهموه.

📌 تنويه منهجي

يعتمد هذا الكتاب على عرضٍ زمنيّ متسلسل لحكومات الدولة العراقية منذ عام **1920** حتى اليوم، مع التركيز على المنجزات والمحاسن التي تم توثيقها أو تسجيلها في مصادر تاريخية، وتقارير رسمية، وشهادات معاصرة.

لا يتناول الكتاب الجوانب السياسية الجدلية أو الأخطاء التي وقعت فيها تلك الحكومات، إلا ما كان لازمًا لفهم السياق.
فالهدف الأساس هو توثيق الجانب الإيجابي في أداء الحكومات، كخطوة أولى نحو فهمٍ متكامل لتاريخ الدولة العراقية، بعيدًا عن التعميم السلبي أو الإنكار الكلي.

وقد تم تصنيف المنجزات وفق مجالات محددة، منها:

الإدارة العامة والتشريع

البنية التحتية والخدمات

التعليم والصحة

الاقتصاد والمالية

الأمن والدفاع

العلاقات الخارجية

كل ذلك بلغة علمية مبسطة، تستفيد من أدوات التحليل القانوني والسياسي، وتخاطب القارئ العراقي بإنصافٍ ووعيٍ واحترام.

الفصل الأول: العهد الملكي (1920-1958)

المرحلة التأسيسية للدولة العراقية الحديثة

1- 🏛️ حكومة عبد الرحمن النقيب(1920)

الفترة: أكتوبر 1920 – نوفمبر1920
الصفة الرسمية: أول حكومة مؤقتة بعد الاحتلال البريطاني، قبل تنصيب الملك فيصل الأول.

1. السياق التاريخي:

بعد سقوط الدولة العثمانية واندلاع ثورة العشرين، قررت سلطات الاحتلال البريطاني تشكيل إدارة عراقية محلية لتخفيف الاحتقان الشعبي. تم تعيين السيد عبد الرحمن النقيب – وهو شخصية دينية واجتماعية مرموقة – رئيسًا لأول حكومة عراقية مؤقتة.

2. المنجزات والمهام الرئيسية:

تأسيس أول نواة للسلطة المحلية: ساهمت هذه الحكومة في التمهيد لإدارة عراقية، فكانت أول تجربة حكم وطني منذ قرون من السيطرة العثمانية.

تهيئة الأجواء لتأسيس الدولة: أشرفت الحكومة على الترتيبات الإدارية والتمهيدية لعقد مؤتمر تأسيسي لاحق.

التمثيل العراقي في المشاورات: شجعت هذه الحكومة على قبول فكرة تشكيل ملكية دستورية تحت الانتداب البريطاني، بما يمهد لنيل الاستقلال لاحقًا.

إعادة الأمن النسبي: عملت على تهدئة الأوضاع بعد اضطرابات ثورة العشرين، وبدأت في تشكيل نواة أجهزة أمنية عراقية.

3. الختام والتقييم:

رغم قصر عمر هذه الحكومة (حوالي شهر)، فإنها كانت خطوة رمزية مهمة على طريق استقلال العراق. لم تنجز مشاريع ملموسة، لكنها مهدت سياسيًا لنشوء الدولة الحديثة عبر إشراك العراقيين شكليًا في الحكم.

2- 🏛️ حكومة عبد الرحمن الكيلاني (1921-1922)

الفترة: نوفمبر 1920 – نوفمبر1922
رئيس الحكومة: السيد عبد الرحمن الكيلاني
السياق: أول حكومة رسمية بعد تنصيب الملك فيصل الأول ملكًا على العراق.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد انتهاء الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب، وتعيين الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق في 23 آب/أغسطس 1921، شكّل الملك أول حكومة رسمية برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني، وهو رجل دين ووجه سياسي بارز من بغداد، كان يحظى بقبول شعبي وعلاقات جيدة مع البريطانيين.

تزامن تشكيل الحكومة مع بدء مرحلة الانتداب البريطاني رسميًا، ومحاولة تأسيس مؤسسات الدولة العراقية الحديثة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

🏛️ الإدارة والدستور:

وضع اللبنات الأولى للمؤسسات الحكومية، وتحديد الصلاحيات التنفيذية والوزارية.

تشكيل وزارات الدولة: المالية، الدفاع، الداخلية، المعارف، وغيرها.

تأسيس مجلس الوزراء كهيئة تنفيذية عليا.

بدء التحضير لوضع قانون أساسي (دستور) للبلاد، بالتنسيق مع البريطانيين.

📚 التعليم والثقافة:

إنشاء وزارة المعارف ووضع أولى اللبنات لتأسيس نظام تعليمي عراقي منظم.

دعم إنشاء المدارس الحديثة، لا سيما في بغداد والموصل والبصرة.

🏗️ البنية التحتية:

تطوير خدمات الكهرباء والماء في المدن الكبرى.

إنشاء مراكز بريد واتصالات بإشراف الدولة.

⚖️ الأمن والدفاع:

إعادة تنظيم الجيش العراقي الملكي رسميًا في 6 كانون الثاني 1921.

افتتاح المدرسة العسكرية في بغداد لإعداد الضباط العراقيين.

تعزيز قوات الشرطة المحلية وتأسيس مديرية الأمن العام.

🌍 السياسة الخارجية:

التنسيق مع سلطات الانتداب البريطانية في ملف الحدود والتمثيل الخارجي.

فتح قنوات تواصل مع بعض الدول العربية ودعوتها للاعتراف بالحكومة العراقية.

3. التقييم العام:

رغم النفوذ البريطاني الواضح، فإن حكومة عبد الرحمن الكيلاني تمكّنت من وضع حجر الأساس للدولة العراقية الحديثة. وقد كانت حكومة تأسيسية بامتياز، أرست الشكل الإداري للدولة، وشكّلت أول جيش وطني، وبدأت مسار التعليم المنظم.

يُحسب لها أنها عملت بهدوء في ظل ضغوط سياسية واقتصادية وإدارية هائلة، وأثبتت أن العراقيين قادرون على إدارة شؤونهم بكفاءة، رغم تعقيدات الانتقال من حكم الاحتلال إلى السيادة الوطنية.

3- 🏛️ حكومة عبد المحسن السعدون(1922-1923)

الفترة: 20 تشرين الثاني 1922 – 19 تشرين الثاني1923
رئيس الحكومة: عبد المحسن السعدون
السياق: حكومة وطنية في ظل الانتداب البريطاني، شهدت توقيع أول معاهدة تنظم العلاقة بين العراق وبريطانيا.

1. السياق السياسي والتاريخي:

جاءت حكومة عبد المحسن السعدون في ظرف دقيق، حيث كانت البلاد في بداية تأسيسها السياسي، وتخضع للانتداب البريطاني وفقًا لقرارات عصبة الأمم. تم تكليف السعدون – وهو أحد أبرز الزعامات العراقية وأكثرها حزمًا واستقلالية – بتشكيل الحكومة بغرض التفاوض مع بريطانيا حول شكل العلاقة بين الدولتين، وتهيئة البلاد للانضمام إلى عصبة الأمم.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

🏛️ الإدارة والقانون:

بدء العمل على تنظيم الجهاز الإداري للدولة بصورة أكثر استقلالًا.

تحسين أداء الوزارات والدوائر الرسمية، وإصدار تعليمات لتنظيم العلاقة بين المركز والمناطق.

📜 التشريع والسيادة:

توقيع معاهدة 1922 بين العراق وبريطانيا، التي تُعد أول وثيقة تنظم العلاقة بين الطرفين.

تضمنت المعاهدة التزام بريطانيا بتقديم الدعم الفني والإداري للعراق.

نصت على بقاء مستشارين بريطانيين في الوزارات، ولكن بصيغة "تعاون" لا "وصاية."

📚 التعليم والثقافة:

دعم جهود وزارة المعارف في فتح المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية.

إنشاء مدارس مهنية لتأهيل الشباب العراقي في الحرف والإدارة.

🏗️ البنية التحتية والخدمات:

البدء بتطوير مشاريع ماء الشرب والكهرباء في بغداد والموصل.

إصلاح الطرق التي تربط بين المدن الرئيسة.

⚖️ الأمن والدفاع:

مواصلة بناء الجيش العراقي تحت إشراف القيادة العراقية.

رفع مستوى التدريب والانضباط في الكلية العسكرية العراقية.

🌍 السياسة الخارجية:

السعي لانضمام العراق إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة، وهو ما تطلب إظهار قدرة العراق على الإدارة الذاتية.

تعزيز التمثيل الدبلوماسي المحدود عبر بعثات رسمية بإشراف بريطاني.

3. التقييم العام:

اتسمت حكومة عبد المحسن السعدون بالقوة والحزم، وتمكنت من تحقيق نقلة نوعية في العلاقة بين العراق وبريطانيا من خلال معاهدة **1922**، التي وإن كانت محل جدل لاحقًا، إلا أنها فتحت الباب أمام مراحل لاحقة من الاستقلال التدريجي.

يُحسب للحكومة أنها رسّخت مفهوم الدولة الوطنية المنظمة، ووضعت العراق على طريق التفاوض الدولي، وأظهرت قدرة القيادة العراقية على إدارة ملفات السيادة رغم محدودية الصلاحيات في ظل الانتداب.

4- 🏛️ حكومة جعفر العسكري (1923-1924)

الفترة: 22 تشرين الثاني 1923 – 2 آب1924
رئيس الحكومة: الفريق جعفر العسكري
السياق: مرحلة تعزيز بناء مؤسسات الدولة وبدء أولى الخطوات نحو الدستور العراقي.

1.السياق السياسي والتاريخي:

جاءت حكومة جعفر العسكري بعد استقالة حكومة عبد المحسن السعدون، في فترة اتسمت بتصاعد الجدل حول تطبيق معاهدة 1922، ومطالبات وطنية باستقلال حقيقي. كان جعفر العسكري من رجال الثورة العربية، ومن أوائل الضباط العراقيين في الجيش الجديد، يحظى بقبول واسع بين النخبة السياسية والجيش.

وكان أحد أبرز أهداف هذه الحكومة: التمهيد لصياغة الدستور الدائم، وبناء إطار دستوري لتحديد شكل الحكم وتوزيع الصلاحيات.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والدستور:

التمهيد لصياغة القانون الأساسي (الدستور العراقي)، حيث تم إعداد مشروع دستور بالتعاون مع المستشارين البريطانيين، لتقديمه لاحقًا إلى المجلس التأسيسي.

إجراء أول انتخابات للمجلس التأسيسي العراقي في بداية عام 1924، وهو حدث محوري في مسار الشرعية الدستورية.

🏛️ الإدارة والمؤسسات:

استكمال بناء مؤسسات الدولة المركزية، وتوسيع دور الوزارات.

تعزيز السلطة الحكومية في المناطق، وخاصة في الشمال والجنوب.

📚 التعليم والثقافة:

افتتاح مدارس جديدة، وتطوير المناهج الدراسية بما يراعي الهوية الوطنية.

التوسع في التعليم المدني، وبداية التفكير بإنشاء كلية الحقوق لاحقًا.

🏗️ **الخدمات والبنية التحتية:**

دعم مشاريع تحسين الطرق والبريد والبرق.

مواصلة مشاريع الماء والكهرباء في بغداد.

⚖️ **الجيش والأمن:**

تعزيز الانضباط العسكري في الجيش العراقي.

تنظيم العلاقة بين وزارة الدفاع والقيادة البريطانية.

🌍 **السياسة الخارجية:**

تقديم العراق على الساحة الدولية كدولة في طور الاستقلال.

استمرار المشاورات مع بريطانيا وعصبة الأمم بشأن الاعتراف الكامل.

3. التقييم العام:

تميزت حكومة جعفر العسكري بالخطوات التأسيسية المهمة، لا سيما في مجال بناء الشرعية الدستورية. فقد شهدت هذه الحكومة تنظيم أول انتخابات لمجلس تأسيسي، وهو تطور مفصلي في مسار الدولة.

كما ساهم جعفر العسكري في تثبيت صورة الجيش كمؤسسة وطنية مستقلة، ونجح في ضبط التوازن بين المطالب الوطنية والواقع المفروض من قبل الانتداب البريطاني.

5- 🏛️ حكومة ياسين الهاشمي (1924-1925)

الفترة: 2 آب 1924 – 21 حزيران1925
رئيس الحكومة: ياسين الهاشمي
السياق: حكومة تشكّلت بعد انتخاب المجلس التأسيسي، مهمتها الأساسية إقرار الدستور (القانون الأساسي)، وترسيخ مؤسسات الدولة.

1. السياق السياسي والتاريخي:

تزامن تشكيل حكومة ياسين الهاشمي مع أخطر مرحلة تأسيسية في تاريخ العراق، إذ تم انتخاب المجلس التأسيسي العراقي لأول مرة، وكانت أولى مهماته المصادقة على القانون الأساسي (الدستور). واجهت الحكومة ضغوطًا داخلية وخارجية، وأحداثًا حساسة منها المطالبة بالاستقلال الكامل والجدل حول العلاقة مع بريطانيا.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والدستور:

إقرار القانون الأساسي (الدستور العراقي) في 21 آذار 1925، وهو أول دستور دائم ينظم الحياة السياسية في العراق الملكي، ويُعد أحد أهم إنجازات تلك الحقبة.

نصّ على أن العراق مملكة دستورية وراثية نيابية.

وضع الأساس لتقسيم السلطات (الملك، البرلمان، الحكومة)

أقر الحقوق والحريات العامة ضمن منظومة قانونية حديثة.

🏛️ الإدارة والمؤسسات:

تنظيم أعمال الوزارات بما يتوافق مع الدستور الجديد.

تعزيز السلطة المركزية وربط الإدارات الإقليمية بالحكومة المركزية.

📚 التعليم والثقافة:

مواصلة التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة.

اعتماد مناهج تعليمية جديدة بروح وطنية حديثة.

🏗️ البنية التحتية:

الشروع بتنفيذ مشاريع طرق جديدة بين المحافظات.

تطوير خدمات البريد والهاتف في بغداد وبعض المدن الكبرى.

⚖️ الأمن والدفاع:

إعادة تنظيم الشرطة المحلية ضمن إطار وزاري أكثر انضباطًا.

دعم الجيش العراقي وتوسيع قدراته التدريبية.

🌍 السياسة الخارجية:

متابعة ملف الانضمام إلى عصبة الأمم في ظل وجود الانتداب.

إدارة العلاقة مع بريطانيا بعد توقيع معاهدة 1922، بما يضمن أكبر قدر من الاستقلالية.

3. التقييم العام:

كانت حكومة ياسين الهاشمي نقطة تحول دستورية، لأنها شهدت ولادة أول دستور دائم في تاريخ العراق. كما أنها سعت بجدية لتكريس مؤسسات الدولة الحديثة، وتطوير إدارة البلاد بما يتلاءم مع روح الدستور الجديد.

ورغم الخلافات السياسية التي أحاطت بتشكيل المجلس التأسيسي وطبيعة العلاقة مع بريطانيا، فإن هذه الحكومة رسّخت أسس العمل البرلماني والمؤسسي، ما جعلها محطة مفصلية في تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

6- 🏛️ حكومة عبد المحسن السعدون(1925-1926)

الفترة: 21 حزيران 1925 – 14 كانون الثاني1926
رئيس الحكومة: عبد المحسن السعدون
السياق: أول حكومة تُشكّل بعد إقرار الدستور العراقي (القانون الأساسي)، وبدء العمل بموجبه.

1.السياق السياسي والتاريخي:

بعد إقرار الدستور في آذار 1925، تولّى عبد المحسن السعدون رئاسة الحكومة للمرة الثانية، في مرحلة حساسة تتطلب تطبيق ما ورد في الدستور الجديد عمليًا، وتنظيم الحياة السياسية والبرلمانية وفق أحكامه. كان الهدف الرئيس للحكومة هو وضع الدستور موضع التنفيذ، وتثبيت قواعد الحكم النيابي.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع وتفعيل الدستور:

افتتاح أول دورة برلمانية رسمية بموجب القانون الأساسي، وتفعيل السلطة التشريعية.

تقديم مشروعات قوانين تنظيمية لتنفيذ مبادئ الدستور (مثل قانون الانتخاب، قانون الموظفين، قانون البلديات)

🏛️ الإدارة والمؤسسات:

إعادة هيكلة الوزارات بما يتناسب مع الصلاحيات المحددة في الدستور.

تطوير النظام الإداري في المحافظات وربطه إداريًا بالعاصمة.

📚 التعليم:

توسيع عمل وزارة المعارف.

دعم البعثات التعليمية إلى الخارج، لا سيما إلى تركيا ومصر وبريطانيا.

افتتاح مزيد من المدارس الثانوية.

🏗️ الخدمات والبنية التحتية:

تعزيز مشاريع تحسين الطرق، وتوسيع خدمات البريد والهاتف.

دعم مشاريع مياه الشرب والكهرباء في بغداد وبعض المدن.

⚖️ الأمن والدفاع:

مواصلة تنظيم الجيش العراقي من حيث العدد والتسليح.

إرسال دفعات جديدة من الضباط للتدريب خارج العراق.

🌍 السياسة الخارجية:

تعزيز التعاون مع بريطانيا في مجال التدريب الإداري والعسكري.

محاولة تحقيق مزيد من الاستقلال في الملفات الإدارية رغم النفوذ البريطاني القوي.

3. التقييم العام:

كانت هذه الحكومة هي الأولى التي تعاملت مع دولة عراقية تمتلك دستورًا نافذًا ومجلس نواب فعّال. ويمثّل ذلك نقلة كبيرة من العمل التنفيذي المطلق إلى الحكم الدستوري المنظّم.

يُحسب لعبد المحسن السعدون شخصيًا أنه دعم الحياة النيابية، وشجّع على تطوير مؤسسات الدولة بما يتفق مع روح الدستور. كما حافظ على توازن دقيق بين تنفيذ الالتزامات تجاه بريطانيا ومراعاة الإرادة الوطنية المتصاعدة نحو الاستقلال الحقيقي.

7- 🏛️ حكومة عبد المحسن السعدون(1926-1928)

الفترة: 17 كانون الثاني 1926 – 13 كانون الثاني1928
رئيس الحكومة: عبد المحسن السعدون
السياق: استمرار الجهود لتثبيت مؤسسات الدولة الدستورية، ومواجهة النفوذ البريطاني السياسي والاقتصادي.

1. السياق السياسي والتاريخي:

في ولايته الثالثة، واجه عبد المحسن السعدون ضغوطًا متزايدة من البريطانيين، خاصة بعد محاولاته تقليص نفوذهم داخل الوزارات العراقية. كما سعى إلى تعزيز سيادة العراق داخليًا وخارجيًا، وإعادة النظر في بعض بنود معاهدة 1922. وقد تميزت هذه المرحلة بصلابة موقف السعدون الوطني، ما أدى إلى تصاعد التوتر بينه وبين سلطة الانتداب.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والسيادة:

تقديم تعديلات على قوانين الانتخابات والموظفين لتعزيز الاستقلال الإداري.

سعي واضح نحو تقليص التدخل البريطاني في الشؤون العراقية الداخلية.

تقوية البرلمان كأداة رقابية وتشريعية فعالة، وتشجيع النواب على مناقشة بنود المعاهدة العراقية-البريطانية بشكل علني.

🏛️ الإدارة ومكافحة النفوذ الأجنبي:

تقليص عدد المستشارين البريطانيين في بعض الوزارات.

تعيين كفاءات عراقية في المناصب العليا بدلاً من الأجانب.

محاولة استقلال وزارة المالية عن الإشراف البريطاني المباشر.

📚 التعليم والثقافة:

دعم التعليم الوطني، وزيادة المخصصات لوزارة المعارف.

إنشاء مدارس مهنية وفنية جديدة.

إرسال بعثات دراسية إلى أوروبا ومصر.

🏗️ البنية التحتية:

تنفيذ مشاريع لتحسين شبكة الطرق العامة بين المحافظات.

تطوير خدمات الكهرباء والماء في بغداد ومدن كبرى أخرى.

⚖️ الجيش والأمن:

تعزيز استقلالية الجيش العراقي ورفض بعض الأوامر البريطانية.

رفع عدد الوحدات النظامية وتوسيع الكلية العسكرية.

🌍 السياسة الخارجية:

فتح نقاش وطني حول الحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن المعاهدة مع بريطانيا.

إرسال إشارات دولية بعزم العراق على السعي للاستقلال الكامل.

3. التقييم العام:

تميّزت هذه الحكومة بمواقف وطنية جريئة لرئيسها عبد المحسن السعدون، الذي أصبح رمزًا لمحاولة الاستقلال الفعلي عن الانتداب البريطاني. سعى إلى ترسيخ السيادة التشريعية والإدارية، ورفض الخضوع للإملاءات الأجنبية، وهو ما كلّفه دعم البريطانيين وأدى لاحقًا إلى سقوط الحكومة.

رغم العراقيل، تركت هذه الحكومة أثرًا واضحًا في مسار بناء الدولة العراقية، وأسهمت في ترسيخ الوعي الوطني والبرلماني، وزرعت بذور الرفض الشعبي للانتداب، الذي سيؤدي لاحقًا إلى المطالبة بالاستقلال.

8- 🏛️ حكومة توفيق السويدي (1928-1929)

الفترة: 14 كانون الثاني 1928 – 19 أيلول1929
رئيس الحكومة: توفيق السويدي
السياق: حكومة انتقالية جاءت بعد استقالة عبد المحسن السعدون وسط توتر داخلي وضغوط بريطانية متزايدة.

1. السياق السياسي والتاريخي:

تشكّلت حكومة توفيق السويدي بعد انسحاب عبد المحسن السعدون، الذي عارض استمرار الانتداب البريطاني بشدة. وقد حاول السويدي، وهو شخصية دبلوماسية معتدلة، أن يوازن بين المطالب الوطنية المتصاعدة بالاستقلال، والضغوط البريطانية التي كانت تسعى لتجديد معاهدة 1922 بشروطها نفسها تقريبًا.

كانت مهمة هذه الحكومة دقيقة: تهدئة الأوضاع السياسية، وإعادة بناء الثقة مع البريطانيين، لكن دون التخلي عن المشروع الوطني في التحديث والتطوير.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والسياسة العامة:

العمل على إعداد مشروع معاهدة جديدة مع بريطانيا بديلاً عن معاهدة 1922، لكنها قوبلت بمعارضة شعبية وبرلمانية شديدة.

تعزيز استقلالية بعض الإدارات المحلية عن السلطة البريطانية، ولكن بحذر.

🏛️ الإدارة والمؤسسات:

إعادة هيكلة بعض الإدارات بما يتماشى مع ظروف المرحلة.

تقديم مقترحات لتحديث نظام الخدمة المدنية وضبط تعيينات الدولة.

📚 التعليم والثقافة:

توسيع دعم وزارة المعارف لفتح مدارس في الأرياف والمناطق الطرفية.

دعم البعثات الدراسية إلى الخارج.

🏗️ البنية التحتية والخدمات:

إطلاق مشاريع جديدة لصيانة الطرق بين بغداد والجنوب.

تحسين خدمات الهاتف والبريد، خاصة في المناطق الريفية.

⚖️ الأمن والدفاع:

تعزيز الانضباط داخل الجيش العراقي بالتعاون مع البعثات التدريبية البريطانية.

تشكيل وحدات شرطة جديدة لمراقبة الأمن الداخلي.

🌍 السياسة الخارجية:

تقديم مشروع المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1929، لكنها قُوبلت بالرفض من البرلمان.

محاولة إقناع البريطانيين بإعادة النظر في شروط الانتداب، دون جدوى.

3. التقييم العام:

اتسمت حكومة توفيق السويدي بمحاولات تهدئة وصياغة حلول وسط بين مطالب العراقيين ورغبات البريطانيين، لكنها لم تنجح في إرضاء أي من الطرفين. فقد رُفضت المعاهدة الجديدة من قبل القوى الوطنية، واتُّهم السويدي بالخضوع المفرط للإملاءات البريطانية، ما أدّى إلى إسقاط الحكومة تحت ضغط الشارع والبرلمان.

ومع ذلك، كانت الحكومة حريصة على استمرار عجلة الدولة، والحفاظ على التماسك الإداري والسياسي في مرحلة شديدة الحساسية من عمر العراق الحديث.

9- 🏛️ حكومة نوري السعيد(1930-1932)

الفترة: 23 آذار 1930 – 19 تشرين الأول1932
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة مفصلية أدارت مفاوضات الاستقلال، وقادت العراق للانضمام إلى عصبة الأمم وإنهاء الانتداب البريطاني رسميًا.

1. السياق السياسي والتاريخي:

تولى نوري السعيد رئاسة الحكومة بعد فشل محاولات الحكومات السابقة في تحقيق الاستقلال التام. وقد كلّف الملك فيصل الأول نوري باشا بهذه المهمة لما له من علاقات دولية قوية، خصوصًا مع بريطانيا، ولقدرته على التفاوض السياسي.
كانت البلاد في مفترق طرق: إما القبول بتجديد الانتداب أو التوصل إلى تسوية مشروطة تؤدي إلى الاستقلال.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **التشريع والسيادة:**

توقيع معاهدة 1930 مع بريطانيا:

أنهت الانتداب البريطاني رسميًا، واعتُرف بالعراق كدولة ذات سيادة.

نصّت على بقاء قواعد عسكرية بريطانية محدودة لمدة 25 سنة.

أعطت العراق حرية الدخول في علاقات دولية، مع التنسيق في الشؤون العسكرية مع بريطانيا.

انضمام العراق إلى عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932، ليصبح أول دولة عربية تدخل المنظمة.

🏛️ **الإدارة والتنظيم السياسي:**

دعم تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيم الحياة البرلمانية تحت مظلة الاستقلال.

إنشاء أول هيكل تنظيمي دائم لوزارة الخارجية العراقية.

📚 التعليم والثقافة:

توسعة التعليم الرسمي، وخاصة في المناطق الجنوبية.

دعم افتتاح المدارس الثانوية، وإعداد مشروع لتأسيس جامعة عراقية لاحقًا.

🏗️ البنية التحتية:

توسعة الطرق الرئيسة، وإنشاء جسور في الفرات الأوسط.

تعزيز مشاريع الكهرباء والماء، خاصة في بغداد.

⚖️ الجيش والدفاع:

تطوير القوات المسلحة العراقية بعد رفع الوصاية البريطانية.

توقيع اتفاقات لتدريب الجيش العراقي بشكل مستقل، مع تقليص عدد المستشارين البريطانيين.

🌍 السياسة الخارجية:

تأسيس وزارة الخارجية العراقية رسميًا، وإيفاد أول سفراء للعراق.

الاعتراف الدولي بالعراق كدولة مستقلة.

توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار.

3. التقييم العام:

كانت حكومة نوري السعيد (1930–1932) من أهم الحكومات في التاريخ السياسي العراقي، إذ تمكّنت من إنهاء الانتداب البريطاني وإعلان الاستقلال الفعلي، رغم الشروط المرفقة بالمعاهدة التي بقيت مثار جدل لعقود.

ورغم ما يُؤخذ على نوري السعيد من قربه من بريطانيا، إلا أن منجزه التاريخي في استقلال العراق لا يمكن إنكاره. فقد أسس لمرحلة الدولة العراقية المستقلة، ومهّد الطريق لتكوين علاقات دبلوماسية وسياسية متوازنة مع العالم.

10- 🏛️ حكومة رشيد عالي الكيلاني(1933-1934)

الفترة: 20 تشرين الثاني 1933 – 9 آذار1934
رئيس الحكومة: رشيد عالي الكيلاني
السياق: أول حكومة تُشكّل بعد وفاة الملك فيصل الأول، في ظل توتر داخلي وتراجع ثقة الشعب بفعالية النظام السياسي.

1. السياق السياسي والتاريخي:

توفي الملك فيصل الأول في أيلول 1933، وخلفه على العرش ابنه الملك غازي الأول، وهو شاب قليل الخبرة السياسية. في هذا الفراغ السياسي، شكّل رشيد عالي الكيلاني – أحد أبرز رجال القانون والإدارة – حكومته الأولى، بهدف تهدئة الوضع الداخلي وإعادة ثقة الشعب بالحكم الملكي.

واجهت هذه الحكومة تحديات كبيرة، منها التوتر الطائفي، تصاعد الاحتجاجات الريفية، ومحاولات بريطانية غير مباشرة للتأثير في القرارات السياسية بعد انتهاء الانتداب.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **القانون والإصلاح الإداري:**

طرح مشروع إصلاح إداري يهدف إلى مكافحة الفساد وتحسين الأداء الوظيفي في الدوائر الحكومية.

إعادة النظر في بعض القوانين القديمة، واقتراح تعديلها بما ينسجم مع سيادة العراق.

🏛️ **الإدارة والشؤون الداخلية:**

تقوية سلطة الدولة في المحافظات، وخاصة في الجنوب، حيث بدأت تظهر احتجاجات قبلية.

دعم مشروع تنظيم الإدارة الريفية وتحسين أوضاع الفلاحين، ولكن دون تطبيق عملي واسع.

📚 **التعليم:**

استمرار دعم التعليم الرسمي، ومحاولة تقليص الفجوة بين الريف والمدن في عدد المدارس.

تقديم منح داخلية لتشجيع طلاب الكليات والمعاهد.

⚖️ **الأمن والدفاع:**

تعزيز صلاحيات الشرطة، ومحاولة ضبط الوضع الأمني بعد تكرار حالات التمرد المحدود في الأرياف.

الاهتمام بتطوير جهاز الاستخبارات الداخلي.

🌍 **السياسة الخارجية:**

محاولة اتباع سياسة خارجية أكثر توازنًا، بعيدًا عن التبعية البريطانية.

تنشيط العلاقات مع الدول العربية، خاصة السعودية ومصر.

3. التقييم العام:

كانت حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى قصيرة العمر، لكنها مثّلت محاولة حقيقية للإصلاح الوطني بعد إعلان الاستقلال الرسمي. إلا أن ضعف الدعم السياسي، وارتباك الحكم الجديد في ظل صغر سن الملك غازي، أدى إلى إفشال كثير من مشاريعها.

ومع ذلك، تُعد هذه الحكومة من أوائل الحكومات التي بدأت بطرح مفهوم "السيادة الوطنية العملية" وليس فقط الشكلية، من خلال تقليص النفوذ غير المباشر لبريطانيا، ومحاولة تقوية القرار العراقي المستقل.

11- 🏛️ حكومة جميل المدفعي (1935)

الفترة: 4 آذار 1935 – 13 آذار 1935 (وأعيد تكليفه لاحقًا أكثر من مرة)
رئيس الحكومة: جميل المدفعي
السياق: حكومة قصيرة عُيّنت في مرحلة اضطراب داخلي واشتباكات قبلية، تزامنًا مع بداية حكم الملك غازي الأول ومحاولاته لإثبات وجوده كملك شاب مستقل الإرادة.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد استقالة حكومة رشيد عالي الكيلاني، تم تكليف جميل المدفعي، الضابط السابق وأحد المقربين من القصر الملكي، برئاسة الحكومة. جاءت حكومته في ظرف سياسي متوتر، مع تصاعد الاحتجاجات العشائرية في الجنوب والفرات الأوسط، وازدياد الشكوك حول جدية النظام في تطبيق الإصلاحات بعد الاستقلال.

حكومته هذه تُعد واحدة من أقصر الحكومات في العهد الملكي، لكنها كانت مقدمة لسلسلة من التغييرات في بنية الدولة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 الإصلاح الإداري:

أعادت التأكيد على أهمية استقرار الدولة وإعادة هيبة القانون، دون أن تتمكن من تنفيذ تغييرات تشريعية فعلية نظرًا لقصر مدتها.

⚖️ الأمن الداخلي:

اتخذت إجراءات طارئة لمواجهة الانتفاضات العشائرية، خاصة في الجنوب، من خلال فرض الأحكام العرفية مؤقتًا.

أرسلت تعزيزات عسكرية إلى مناطق التوتر لاحتواء الأزمة.

🏛️ العلاقة مع القصر:

مثّلت الحكومة توجهًا واضحًا لتعزيز سلطة الملك غازي وإبعاد الشخصيات المعارضة للنظام الملكي.

خضعت لسياسات القصر الملكي أكثر من أي حكومة سابقة، مما أفقدها الدعم الشعبي والسياسي.

3. التقييم العام:

لم تستطع حكومة جميل المدفعي الأولى أن تترك أثرًا كبيرًا بسبب قصر عمرها، لكنها عكست تحوّلاً مهمًا في العلاقة بين الحكم الملكي والقوى الوطنية، حيث بدأت بوادر الاحتكاك تظهر بوضوح بين الحكم المركزي والنخب المحلية والعشائرية، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير في الأحداث اللاحقة.

جميل المدفعي نفسه سيعود لاحقًا لرئاسة الحكومة أكثر من مرة، ويصبح أحد أعمدة السياسة الملكية المحافظة، لكنه في هذه المرحلة كان مجرد "رجل المرحلة" لتجاوز أزمة سياسية طارئة.

12- 🏛️ حكومة ياسين الهاشمي الثانية (1935-1936)

الفترة: 17 آذار 1935 – 29 تشرين الأول1936
رئيس الحكومة: ياسين الهاشمي
السياق: واحدة من أطول الحكومات في العهد الملكي، واجهت سلسلة من الانتفاضات العشائرية، وصدامًا مع الجيش، وانتهت بانقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي.

1. السياق السياسي والتاريخي:

جاءت حكومة ياسين الهاشمي الثانية في مرحلة اشتدت فيها الأزمات السياسية والاجتماعية، وبرزت فيها الانقسامات داخل مؤسسات الدولة، خصوصًا بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، إضافة إلى التوترات مع المعارضة الوطنية، وتمردات عشائرية في الجنوب.

الهاشمي، المعروف بحزمه وشخصيته الإدارية الصارمة، سعى إلى فرض النظام بالقوة، مما جعله يصطدم بالجميع تقريبًا: المعارضة، العشائر، وحتى بعض ضباط الجيش.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

⚖️ **الأمن والسيطرة الإدارية:**

شنّ حملات عسكرية واسعة لقمع الانتفاضات العشائرية في الفرات الأوسط والجنوب، وخاصة في الرميثة والديوانية، وأدى ذلك إلى سقوط مئات الضحايا.

فرض سياسة مركزية صارمة على المحافظات، واعتقال العديد من زعماء المعارضة والعشائر.

📜 التشريع والإدارة:

أصدر قوانين طوارئ تقيّد الحريات السياسية وتمنح الحكومة سلطات استثنائية.

حلّ بعض الجمعيات الوطنية، ومنع التظاهرات المناوئة للحكم.

📚 التعليم والخدمات:

واصل دعم التعليم الرسمي، وخاصة الثانوي.

أطلق مشاريع لتحديث الطرق بين بغداد والموصل وكركوك.

🌍 السياسة الخارجية:

حافظ على علاقة رسمية متوازنة مع بريطانيا، لكن دون تجديد أي التزامات إضافية.

تعامل بحذر مع الحركة القومية العربية المتصاعدة.

3.الختام والتقييم:

رغم طول عمر هذه الحكومة مقارنة بسابقاتها، إلا أن سياستها القمعية ورفضها للتسويات مع المعارضة والعشائر، خلقت بيئة متوترة أدت إلى انقلاب عسكري هو الأول في تاريخ العراق الحديث.

في 29 تشرين الأول 1936، قام الفريق بكر صدقي بانقلاب عسكري أطاح بحكومة الهاشمي، وأعلن بداية تدخل الجيش المباشر في الحياة السياسية، وهو ما سيُصبح سمة ثابتة في العقود اللاحقة.

ورغم صرامته الإدارية، فإن الهاشمي فقد القاعدة الشعبية والدعم العسكري، وسقط نتيجة صدامه مع المؤسسات ذات النفوذ.

13- 🏛️ حكومة حكمت سليمان (1936-1937)

الفترة: 30 تشرين الأول 1936 – 12 آب1937
رئيس الحكومة: حكمت سليمان
السياق: أول حكومة تُشكّل في العراق نتيجة انقلاب عسكري، بقيادة الفريق بكر صدقي، وتُعد تجربة فريدة في مزج الحكم المدني بالنفوذ العسكري المباشر.

1. السياق السياسي والتاريخي:

جاءت حكومة حكمت سليمان بعد الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي على حكومة ياسين الهاشمي. وقد كان حكمت سليمان من الشخصيات المدنية القريبة من الجيش، وذو ميول إصلاحية تقدمية، مما جعله مقبولًا لدى المؤسسة العسكرية.

مثّلت هذه الحكومة بداية دخول الجيش كقوة سياسية في المشهد العراقي، وكانت تهدف إلى إجراء إصلاحات داخلية شاملة، لكنها اصطدمت بواقع معقد وأزمات داخلية وخارجية.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 الإصلاح السياسي والإداري:

إطلاق خطة إصلاح شاملة في الإدارة والمالية والتعليم.

محاولة تقليص النفوذ الإقطاعي والعشائري في الدولة.

دعم إنشاء النقابات والجمعيات المهنية.

🏛️ الإدارة العامة:

محاربة الفساد داخل مؤسسات الدولة عبر لجان تفتيش ومتابعة.

إعادة تنظيم الوزارات، وخاصة المالية والداخلية، للحد من الهدر واللامركزية المفرطة.

📚 التعليم والثقافة:

دعم التعليم الفني والمهني، وافتتاح معاهد تدريبية جديدة.

تشجيع الصحافة الحرة، والسماح بتأسيس مجلات ثقافية وفكرية.

استقدام خبراء من أوروبا وتركيا لدراسة تطوير المناهج.

⚖️ القضاء والأمن:

محاولة إصلاح القضاء وإعادة استقلاله النسبي.

تعزيز جهاز الشرطة، وإنشاء فروع استخبارات داخلية.

🌍 السياسة الخارجية:

تبنّي سياسة انفتاح إقليمي على الدول العربية، وخاصة مصر وسوريا.

توتر العلاقة مع بريطانيا، نتيجة انقلاب بكر صدقي وتحديه للتقاليد الدستورية.

رفض التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية، وتقديم العراق كدولة ذات سيادة كاملة.

3. الأزمة والاختتام:

في تموز **1937**، اغتيل الفريق بكر صدقي في الموصل، وهو القوة الحقيقية خلف الحكومة.

بعد اغتياله، انهارت الحماية العسكرية لحكومة حكمت سليمان، ففقدت الدعم السياسي والعسكري معًا.

استقالت الحكومة في **12** آب **1937**، وتم اعتقال عدد من أركانها لاحقًا.

4. التقييم العام:

تُعد حكومة حكمت سليمان واحدة من أكثر الحكومات جرأةً ومحاولةً للتغيير، لكنها في الوقت نفسه أول تجربة "لحكم مدني برعاية عسكرية"، وهو ما خلق تناقضًا عميقًا بين الإصلاح والشكل الدستوري.

ورغم قصر مدتها، تركت بصمة واضحة في التوجه نحو التحديث والتخلص من نفوذ القوى التقليدية، لكنها سقطت بانهيار دعم الجيش، مما أثبت أن الحكم المستند إلى الانقلاب لا يستقر طويلًا.

14- 🏛️ حكومة جميل المدفعي الثانية (1937-1938)

الفترة: 17 آب 1937 – 25 كانون الأول1938
رئيس الحكومة: جميل المدفعي
السياق: حكومة تشكّلت بعد اغتيال بكر صدقي وسقوط حكمت سليمان، وكان هدفها الأساسي إعادة الاستقرار بعد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق الحديث.

1.السياق السياسي والتاريخي:

في أعقاب اغتيال بكر صدقي في الموصل وانهيار حكومة حكمت سليمان، قرر البلاط الملكي إعادة زمام السلطة إلى يد رجال الدولة التقليديين لضبط الأمور وإبعاد الجيش عن السياسة. فتم تكليف جميل المدفعي – المعروف بولائه للقصر وسياسته المعتدلة – بتشكيل الحكومة للمرة الثانية.

كانت مهمته محصورة في تهدئة البلاد، وإعادة الأمور إلى مسارها الدستوري، وإنهاء التجربة الانقلابية دون تصفية حسابات دموية.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **النظام الدستوري والسياسي:**

إعادة التأكيد على النظام الدستوري النيابي، ورفض أي تدخل للجيش في السياسة.

إصدار قرارات تقضي بإعادة الضباط المشاركين في انقلاب 1936 إلى الخدمة أو إحالتهم للتقاعد.

تفعيل الدور الرقابي للبرلمان بعد مرحلة تجميد فعلي.

🏛️ **الإدارة والمؤسسات:**

تطهير بعض الإدارات من العناصر الانقلابية أو المؤيدة لها.

تعزيز الجهاز الإداري وفرض الانضباط في المؤسسات المدنية.

📚 التعليم والثقافة:

مواصلة التوسع في التعليم، لكن دون مبادرات جديدة.

إعادة الرقابة الجزئية على الصحافة بعد حرية واسعة في عهد حكمت سليمان.

⚖️ الأمن والدفاع:

تعزيز السيطرة على وحدات الجيش، خاصة في الموصل وكركوك، لمنع أي حركات تمرد مستقبلية.

توحيد جهاز الشرطة تحت سلطة مدنية واضحة.

🌍 السياسة الخارجية:

إعادة تطبيع العلاقات مع بريطانيا بعد توترها في فترة الانقلاب.

انتهاج سياسة حذرة ومتوازنة إقليميًا، دون مبادرات استقلالية صارخة.

3. التقييم العام:

تُعد حكومة جميل المدفعي الثانية حكومة تهدئة واستعادة توازن، ولم تسعَ إلى إصلاحات كبرى، بل كانت مهمتها الأساسية ضمان استمرار الدولة بعد أزمة الانقلاب.

ويُحسب لها أنها نجحت في تحييد الجيش سياسيًا مؤقتًا، وأعادت الاستقرار للبلاد دون اللجوء إلى العنف أو التصفيات، لكن ضعفها السياسي جعلها حكومة مؤقتة بلا طموح إصلاحي حقيقي.

15- 🏛️ حكومة نوري السعيد الثانية (1938-1939)

الفترة: 25 كانون الأول 1938 – 4 آب1939
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة ذات طابع استراتيجي، جاءت في ظل تصاعد التوترات الإقليمية مع اقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وسعت إلى إعادة رسم العلاقة مع بريطانيا، وتعزيز سلطة القصر الملكي.

1.السياق السياسي والتاريخي:

بعد مرحلة من التوتر السياسي والانقلابات، عاد نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة، مستندًا إلى ثقة الملك غازي والقصر الملكي. وقد كانت مهمته مزدوجة: إعادة ضبط العلاقة مع بريطانيا، والاستعداد لأي تطورات إقليمية في ظل التدهور الأمني العالمي.

تميّزت هذه الحكومة بانضباطها وقوة رئيسها، لكنها أثارت أيضًا معارضة بسبب ميل نوري السعيد الصريح للتعاون مع البريطانيين، وهو ما لم يلقَ ترحيبًا شعبيًا في تلك المرحلة.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والسيادة:

إعداد مشاريع قوانين لتعزيز مركزية الدولة، خاصة في المحافظات.

تقديم قانون جديد للتجنيد الإجباري، استعدادًا لأي طارئ دولي.

🏛️ الإدارة والمؤسسات:

فرض رقابة مشددة على الصحافة والأحزاب، في محاولة لإعادة "الهيبة الإدارية."

إصلاح جزئي في دوائر المالية والضرائب لزيادة موارد الدولة.

📚 التعليم والثقافة:

دعم الكليات المهنية والفنية، وتمهيد الطريق نحو إنشاء كليات علمية متخصصة.

مواصلة البعثات الدراسية إلى أوروبا، خاصة بريطانيا وفرنسا.

⚖️ **الجيش والدفاع:**

تطوير الجيش العراقي بأسلحة ومعدات حديثة بالتنسيق مع بريطانيا.

تعيين ضباط موالين للسلطة في المناصب العليا لضمان السيطرة.

🌍 **السياسة الخارجية:**

تعزيز التحالف السياسي مع بريطانيا، تحضيرًا لاحتمالية دخول العراق في الحرب المقبلة إلى جانب الحلفاء.

تقوية العلاقات الدبلوماسية مع تركيا وإيران.

3. التقييم العام:

حكومة نوري السعيد الثانية كانت حكومة تهيئة استراتيجية لعراق ما قبل الحرب العالمية الثانية، وقد نجحت في فرض الاستقرار الإداري، لكنها خسرت الكثير من التأييد الشعبي بسبب موقفها الموالي لبريطانيا.

وقد اصطدمت الحكومة مع القوى الوطنية الرافضة للتبعية البريطانية، ما جعلها تُتهم بمحاولة إعادة العراق إلى "انتداب غير معلن"، خاصة مع تصاعد الخطاب القومي العربي آنذاك.

رغم ذلك، لا يُنكر أن نوري السعيد حافظ على مؤسسات الدولة من الانهيار، ومهّد لمرحلة أكثر تنظيمًا في علاقة العراق بالقوى الدولية الكبرى.

16- 🏛️ حكومة توفيق السويدي الثانية(1941)

الفترة: 12 شباط 1941 – 3 نيسان1941
رئيس الحكومة: توفيق السويدي
السياق: حكومة قصيرة العمر جاءت في ذروة التوتر السياسي بين الموالين لبريطانيا والقوميين بقيادة رشيد عالي الكيلاني، وكانت مقدمة لأحداث جسيمة أدت إلى انقلاب عسكري وصدام مباشر مع البريطانيين.

1. السياق السياسي والتاريخي:

في مطلع عام 1941، كان العراق يعيش مرحلة بالغة الحساسية: الملك الشاب فيصل الثاني لا يزال قاصرًا، والوصي عبد الإله يحاول الحفاظ على النفوذ البريطاني وسط تصاعد التيار القومي، خاصة من قبل الضباط المعروفين باسم "المربع الذهبي."

تم تكليف توفيق السويدي، وهو سياسي دبلوماسي معتدل، بتشكيل الحكومة الثانية له، في محاولة للتهدئة وتفادي الانفجار. لكن التوتر بلغ ذروته في غضون أسابيع، ما عجل بسقوط الحكومة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

⚖️ الإدارة والسياسة:

محاولة التوازن بين التيار القومي داخل الجيش، والمطالب البريطانية المتزايدة بالمشاركة في مجهودات الحرب العالمية الثانية.

الإبقاء على سلطة الوصي عبد الإله، رغم الضغوط من ضباط الجيش لعزله.

🏛️ الأمن والجيش:

فشل الحكومة في السيطرة على تصاعد نفوذ الضباط القوميين، الذين أصبحوا يتحكمون فعليًا في القرار العسكري.

تراخٍ واضح في ضبط المؤسسة العسكرية، مع تزايد الاستعداد لانقلاب قادم.

🌍 السياسة الخارجية:

محاولة الحفاظ على حياد العراق في الحرب، مع التزام شكلي بالتحالف مع بريطانيا.

رفض التورط المباشر في الحرب، ما أزعج البريطانيين بشدة.

3. الأزمة والانهيار:

في نيسان 1941، نفّذ رشيد عالي الكيلاني بدعم من ضباط "المربع الذهبي" انقلابًا عسكريًا أطاح بحكومة السويدي والوصي عبد الإله.

هرب الوصي إلى الأردن، وشكّل رشيد عالي حكومة جديدة أُعلنت فيها نوايا عدائية لبريطانيا، مما دفع الأخيرة إلى اجتياح العراق عسكريًا في أيار 1941.

4.التقييم العام:

كانت حكومة توفيق السويدي الثانية محاولة متأخرة للسيطرة على أزمة ناضجة للانفجار. لم تملك القوة الشعبية ولا الدعم العسكري الكافي، وسرعان ما أطاح بها تيار قومي مدعوم من المؤسسة العسكرية.

ويُحسب لها أنها حاولت تجنب كارثة الحرب، لكنها فشلت في قراءة الواقع المتصاعد، مما فتح الباب لأحد أكثر الفصول اضطرابًا في تاريخ العراق الملكي: ثورة 1941 ودخول القوات البريطانية إلى بغداد.

17- 🏛 حكومة رشيد عالي الكيلاني الثانية(1941)

الفترة: 3 نيسان 1941 – 29 أيار1941
رئيس الحكومة: رشيد عالي الكيلاني
السياق: حكومة ثورية جاءت عبر انقلاب عسكري بدعم من "المربع الذهبي"، وتعد أبرز تعبير عن التيار القومي الرافض للهيمنة البريطانية، لكنها سقطت بعد صدام مسلح مباشر مع القوات البريطانية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد فشل حكومة توفيق السويدي وازدياد نفوذ الضباط القوميين، قاد رشيد عالي الكيلاني انقلابًا بدعم من مجموعة من الضباط القوميين المعروفين بـ"المربع الذهبي" (صلاح الدين الصباغ، كامل شبيب، فهمي سعيد، ومحمود سلمان)

قام بعزل الوصي عبد الإله وتنصيب الشريف شرف وصيًا مؤقتًا على العرش، وأعلن حكومة ذات توجه معادٍ لبريطانيا، سعت إلى تعزيز السيادة العراقية، والتقارب مع المحور (ألمانيا وإيطاليا) في خضم الحرب العالمية الثانية.

2. المنجزات والأعمال البارزة:

🛡️ السيادة والتحرر:

إلغاء الاتفاقات غير المتكافئة مع بريطانيا ومحاولة تقليص الوجود البريطاني في العراق.

الاتصال السري مع ألمانيا النازية، وسعي لتلقي الدعم العسكري لمواجهة النفوذ البريطاني.

⚖️ الجيش والسيطرة:

منح الضباط القوميين مناصب قيادية في الجيش، ما جعل الحكومة قوية عسكريًا في بدايتها.

تعزيز المشاعر القومية ورفع الشعارات المناهضة للاحتلال الأجنبي.

🌍 السياسة الخارجية:

تواصل مع ممثل ألمانيا في بغداد، وكان يُحضّر لإنشاء تحالف سياسي – عسكري ضد بريطانيا.

رفض إنزال القوات البريطانية في البصرة، مما أدى إلى اندلاع المواجهات المسلحة في أيار1941.

3. الأزمة العسكرية وسقوط الحكومة:

في 2 أيار 1941، اندلعت معركة "جسر ديالى" بين القوات العراقية والقوات البريطانية التي نزلت في البصرة.

تصاعدت المعارك، وسرعان ما تقدمت القوات البريطانية نحو بغداد.

في 29 أيار، انهارت الحكومة وفرّ رشيد عالي الكيلاني إلى إيران ثم إلى أوروبا، وتمت إعادة الوصي عبد الإله إلى السلطة.

4.التقييم العام:

كانت حكومة رشيد عالي الكيلاني الثانية تجربة قومية جريئة وقصيرة الأجل، عبّرت عن طموح وطني كبير في التحرر من السيطرة البريطانية. لكنها وقعت في خطأ استراتيجي: تحدي قوة كبرى دون حليف موثوق أو بنية عسكرية كافية.

رغم فشلها السريع، إلا أن هذه الحكومة أصبحت رمزًا للحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، وظلت تجربة مؤثرة في الذاكرة السياسية العراقية، خاصة في صفوف القوميين والضباط الشباب.

18- 🏛️ حكومة نوري السعيد الثالثة (1941-1944)

الفترة: 9 حزيران 1941 – 11 تشرين الأول1944
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة طوارئ تشكّلت بعد فشل انقلاب رشيد عالي الكيلاني، واستعادة القوات البريطانية السيطرة على بغداد، لتكون بمثابة حكومة إنقاذ لإعادة بناء الدولة وضمان تحالف العراق مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

1.السياق السياسي والتاريخي:

بعد سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني ودخول القوات البريطانية بغداد، أُعيد الوصي عبد الإله إلى منصبه، وتم تكليف نوري السعيد بتشكيل حكومة قوية ومستقرة تعيد ضبط الأمن وتعيد العلاقة الاستراتيجية مع بريطانيا.

امتازت هذه الحكومة بكونها حكومة حرب، إذ كان العراق رسميًا في صف الحلفاء ضد دول المحور، وكانت المهمة الأساسية استعادة الثقة الدولية في استقرار العراق، وإنهاء آثار التمرد.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

⚖️الأمن والسيادة:

فرض حالة الطوارئ في البلاد، وملاحقة أنصار رشيد عالي الكيلاني.

إعادة ترتيب الجيش، وتسريح الضباط القوميين الذين دعموا الانقلاب.

تكثيف التعاون الأمني مع البريطانيين، لا سيما في مجال المخابرات ومراقبة النشاط السياسي.

📜 التشريع والسيطرة السياسية:

إصدار قوانين طوارئ خاصة تتيح للحكومة سلطات موسعة.

إعادة الرقابة على الصحف والأحزاب، وتقييد الحريات السياسية.

🏛️ الإدارة والخدمات:

تحسين أداء المؤسسات الحكومية التي تضررت بفعل الأحداث الأخيرة.

إطلاق مشاريع إعمار سريعة، خاصة في بغداد والبصرة، لإعادة الثقة بالحكم.

📚 التعليم والثقافة:

عودة النشاط التعليمي إلى وضعه الطبيعي.

إعادة فتح المدارس والجامعات، ودعم البعثات التعليمية مجددًا إلى بريطانيا.

🌍 السياسة الخارجية:

إعلان العراق الحرب على دول المحور في كانون الثاني 1943.

المشاركة الرمزية في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، مما أعاد تعزيز موقع العراق في المحافل الدولية.

تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة، التي بدأت تدخل بثقل أكبر في الشرق الأوسط.

3. التقييم العام:

نجحت حكومة نوري السعيد الثالثة في إعادة الدولة إلى الاستقرار السياسي والعسكري بعد أخطر تمرد قومي في تاريخ العراق الحديث. كما عززت من موقع العراق كحليف استراتيجي لبريطانيا، وهو ما سيُستثمر لاحقًا في ترتيبات ما بعد الحرب.

لكنها في المقابل، عمّقت الشروخ بين السلطة والنخب القومية، وساهمت في ترسيخ صورة نوري السعيد كحاكم قوي موالٍ للغرب، ما سيترك أثرًا طويل المدى في مزاج الشارع العراقي.

19- 🏛️ حكومة حمدي الباجه جي (1944-1946)

الفترة: 11 تشرين الأول 1944 – 29 حزيران1946
رئيس الحكومة: حمدي الباجه جي
السياق: حكومة سياسية معتدلة تشكّلت في أواخر الحرب العالمية الثانية، وكانت مهمتها التحضير لمرحلة ما بعد الحرب، والحد من التوترات الداخلية، وتوسيع الهوامش الدستورية تدريجيًا.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد ثلاث سنوات من الحكم الطارئ والقمعي في عهد نوري السعيد، جاءت حكومة حمدي الباجه جي كخيار توافقي، يهدف إلى ترطيب الأجواء السياسية الداخلية، واستعادة بعض التوازن مع القوى الوطنية والقومية.

الباجه جي كان قانونيًا وطنيًا ذا ميول إصلاحية، سعى إلى تخفيف القبضة الأمنية، والانفتاح على المعارضين، وتمهيد الساحة لانتقال سياسي أكثر مرونة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 الإصلاح السياسي والتشريعي:

سنّ قانون جديد للانتخابات أكثر انفتاحًا، رغم بقاء السيطرة الفعلية بيد السلطة.

إعادة الحياة الحزبية بشكل محدود، والسماح لبعض الصحف القومية بالعودة للنشر.

تشكيل لجنة لمراجعة القوانين المتعلّقة بالحريات العامة والحقوق الدستورية.

🏛️ الإدارة العامة:

إصلاحات إدارية في عدد من الوزارات، خاصة الداخلية والعدل.

محاولة إبعاد الشخصيات المرتبطة بالقمع السياسي في عهد نوري السعيد.

📚 التعليم والثقافة:

تطوير مناهج التعليم الوطني، وتوسيع التعليم الثانوي في المحافظات.

دعم تأسيس نواة لمؤسسات ثقافية عراقية غير حكومية، كبدايات العمل المدني.

⚖️ الأمن والقضاء:

إلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ انقلاب 1941.

مراجعة قضايا المعتقلين السياسيين، والإفراج عن بعضهم.

🌍 السياسة الخارجية:

استثمار موقف العراق إلى جانب الحلفاء في الحرب، والمطالبة بدور دولي أكبر.

المشاركة النشطة في مؤتمر سان فرانسيسكو لتأسيس هيئة الأمم المتحدة عام1945.

تعزيز العلاقات مع الدول العربية الناشئة، تمهيدًا لتأسيس جامعة الدول العربية.

3. التقييم العام:

مثّلت حكومة حمدي الباجه جي مرحلة انتقال هادئة من حقبة الحرب إلى فترة ما بعد الحرب، وكانت محاولة ناجحة – وإن محدودة – لإعادة التوازن السياسي، وفتح المجال لبعض الانفراجات في الحريات والعمل المدني.

ورغم أنها لم تُقدّم إصلاحات جذرية، فإن أسلوبها المرن، وعقلانية رئيسها، جعلتها أكثر قبولًا شعبيًا مقارنة بالحكومات السابقة، كما هيّأت الأرضية لعودة النقاش حول الدستور، الانتخابات، والدور الإقليمي للعراق في العالم العربي.

20- 🏛️ حكومة أرشد العمري الثانية(1946)

الفترة: 29 حزيران 1946 – 14 تشرين الثاني1946
رئيس الحكومة: أرشد العمري
السياق: حكومة قصيرة الأمد شُكّلت بعد استقالة حمدي الباجه جي، وجاءت في مرحلة تتسم بتزايد الوعي الشعبي، وارتفاع مطالب الإصلاح السياسي، وتنامي النشاط الحزبي والطلابي في العراق.

1. السياق السياسي والتاريخي:

عُيّن أرشد العمري، السياسي الإداري المحافظ، رئيسًا للحكومة للمرة الثانية، في وقت كانت فيه البلاد تشهد مخاضًا جديدًا من الحراك السياسي، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

مثّلت حكومته جسرًا بين عهد السيطرة الملكية التقليدية والمرحلة الليبرالية القصيرة التي ستليها، لكنها لم تدم سوى أقل من خمسة أشهر، بسبب التحديات الداخلية وسخط الأحزاب المعارضة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 السياسة والتشريع:

الإبقاء على قانون الانتخابات الذي أقرّته حكومة الباجه جي، دون تعديل كبير.

السماح النسبي بنشاط الأحزاب السياسية، لكن مع مراقبة لصيقة من وزارة الداخلية.

🏛️ الإدارة والحوكمة:

محاولة ضبط مؤسسات الدولة بعد حالة من الفوضى الإدارية.

دعم فكرة إصلاح الجهاز الحكومي، دون إنجاز عملي ملموس نظرًا لقصر مدة الحكومة.

📚 التعليم والمجتمع:

التوسع في التعليم الثانوي، وخاصة في المحافظات.

بداية نهوض الحركة الطلابية، ومواجهات محدودة بين الطلاب والشرطة بسبب التظاهرات.

⚖️ الأمن والقانون:

اتباع سياسة ضبط أمني معتدل، مع بقاء بعض القيود على الحريات العامة.

مراقبة الحراك السياسي الطلابي والنقابي، دون قمع واسع.

🌍 السياسة الخارجية:

المحافظة على علاقة العراق ببريطانيا في إطار التعاون الرسمي.

حضور العراق في بدايات العمل العربي المشترك، خاصة في إطار جامعة الدول العربية التي أُسِّست حديثًا.

3. التقييم العام:

لم تُعرف حكومة أرشد العمري الثانية بإنجازات كبرى بسبب قصر مدتها، لكنها حاولت إدارة المرحلة الانتقالية بقدر من الحذر والانضباط الإداري. كان العمري رجل دولة تقليدي، غير مغامر، مما جعله غير قادر على التعامل مع تصاعد المطالب الشعبية المتزايدة.

سقطت حكومته تحت ضغط المعارضة والمطالب المتزايدة بالإصلاح الحقيقي، لتفتح المجال أمام حكومة أكثر انفتاحًا بقيادة نوري السعيد مجددًا.

21- 🏛️ حكومة نوري السعيد الرابعة (1946-1947)

الفترة: 14 تشرين الثاني 1946 – 29 آذار1947
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة جاءت في خضم تصاعد الحراك الشعبي والسياسي، ومحاولات السلطة الملكية إعادة الإمساك بمفاصل الدولة بعد الانفراج المحدود في عهد الباجه جي وأرشد العمري.

1.السياق السياسي والتاريخي:

عاد نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة مدعومًا من القصر الملكي والنخب التقليدية، بعد إخفاق حكومة أرشد العمري في ضبط الساحة السياسية المتصاعدة. وقد واجهت حكومته الرابعة تحديات جديدة تمثلت في:

تنامي الحركة الوطنية المعارضة.

تصاعد الحراك الطلابي والنقابي.

توسع الصحافة الحرة، وخطابها النقدي تجاه الفساد والارتباط ببريطانيا.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والسياسة الداخلية:

إقرار قانون جديد للصحافة، فُسّر على أنه قانون تقييدي، مما أثار موجة اعتراضات واسعة.

التضييق على بعض الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية التي بدأت تُظهر ميولًا يسارية أو قومية.

محاولة إعادة الانضباط الإداري، من خلال تعيين موالين في المناصب العليا.

🏛️ الأمن والإدارة:

فرض رقابة شديدة على النشاط الطلابي، مع اعتقالات طالت عددًا من قادة التظاهرات.

تعزيز جهاز الشرطة السياسي، واستخدامه في مراقبة المعارضة.

📚 التعليم والحراك الطلابي:

شهدت الجامعات والمدارس تظاهرات طلابية واسعة، مطالبة بالحريات، واحتجاجًا على الاعتقالات والرقابة.

تعاملت الحكومة معها بالقوة، مما عمّق الشرخ بينها وبين الشارع الشبابي.

🌍 السياسة الخارجية:

التأكيد مجددًا على التحالف مع بريطانيا، والالتزام بالاتفاقيات الثنائية.

المشاركة في النقاشات العربية حول القضية الفلسطينية، مع دعم قرارات الجامعة العربية شكليًا.

3.التقييم العام:

جاءت حكومة نوري السعيد الرابعة كردة فعل "استرجاعية" بعد موجة انفتاح نسبي، فسعت إلى إعادة القبضة الأمنية والسياسية، لكنها لم تدرك أن العراق بدأ يشهد تحوّلًا حقيقيًا في المزاج الشعبي، وتطوّرًا في أدوات المعارضة.

واجهت الحكومة انتقادات شديدة من الصحافة، الطلاب، والأحزاب الوطنية، مما عجّل بانهيارها، وأجبر نوري السعيد على تقديم استقالته في آذار 1947، بعد أقل من خمسة أشهر على تشكيلها.

ورغم قوتها الشكلية، إلا أنها أثبتت أن الحُكم التقليدي بدأ يفقد فاعليته أمام الوعي السياسي المتنامي في البلاد.

22- 🏛️ حكومة صالح جبر (1947-1948)

الفترة: 29 آذار 1947 – 27 كانون الثاني1948
رئيس الحكومة: صالح جبر
السياق: حكومة ذات توجه سلطوي إصلاحي، شكّلت في وقت حساس داخليًا وإقليميًا، لكنها اشتهرت بمعاهدة "بورتسموث" التي فجّرت ثورة الوثبة، وكانت بداية التحول الكبير في العلاقة بين الشعب والنظام.

1. السياق السياسي والتاريخي:

تشكّلت حكومة صالح جبر بعد سقوط حكومة نوري السعيد وسط تصاعد النقمة الشعبية، على أمل أن توازن بين مطالب الإصلاح والحفاظ على تحالف العراق مع بريطانيا.وقد تميز بخلفية قانونية وإدارية قوية.

إلا أن حكومته ارتكبت خطأ استراتيجيًا حين تفاوضت مع بريطانيا سرًا لتجديد الاتفاقات القديمة على شكل جديد سُمّيت بـ"معاهدة بورتسموث"، ما فجّر احتجاجًا شعبيًا عارمًا.

2. المنجزات حسب القطاعات:

📜 **التشريع والسيادة:**

توقيع معاهدة بورتسموث مع بريطانيا في كانون الثاني 1948، والتي أعادت صياغة معاهدة 1930 بشكل أكثر توافقًا مع ما بعد الحرب العالمية الثانية:

نصت على انسحاب القوات البريطانية من بعض القواعد، مع بقاء النفوذ الاستشاري.

وعدت بدعم الجيش العراقي بالتدريب والسلاح.

لكن العراقيين رأوا أنها تُعيد فرض الوصاية البريطانية بطريقة ناعمة.

🏛️ **الإدارة والإصلاح:**

حاولت الحكومة تمرير إصلاحات مالية وإدارية، منها:

مشروع إصلاح الضرائب.

ضبط الإنفاق العام.

مكافحة الفساد الإداري في بعض المؤسسات.

📚 التعليم والمجتمع:

مواصلة سياسة التوسع في التعليم الرسمي.

تعزيز الدعم الحكومي للطلبة في الدراسات العليا.

دعم التعليم المهني والفني في المحافظات.

⚖️ الأمن والاحتجاجات:

في 4 كانون الثاني 1948، اندلعت تظاهرات حاشدة في بغداد والنجف وكربلاء والبصرة.

قامت الشرطة والجيش بفتح النار على المتظاهرين في ساحة الباب المعظم، وسقط عشرات الشهداء من الطلبة والوطنيين، فيما سُمّي لاحقًا بـ"ثورة الوثبة."وعرفت بوثبة كانون 1948 وهي انتفاضة شعبية عراقية اندلعت رفضا لمعاهدة بورتسموث التي عدها العراقيون استمرارا للهيمنة البريطانية قادها الطلاب والنقابات وبلغت ذروتها عند جسر الشهداء بسقوط شهداء من الطلاب والمتظاهرين اسفرت عن اسقاط حكومة صالح جبر وإلغاء المعاهدة.

3. الختام والتقييم العام:

انهارت حكومة صالح جبر تحت الضغط الشعبي الهائل بعد فشل معاهدة بورتسموث، رغم أنها سعت إلى تقديم صيغة متوازنة نظريًا، لكنها فشلت في كسب ثقة الشارع العراقي، الذي أصبح أكثر وعيًا واستعدادًا للمواجهة.

وتمثل هذه الحكومة نقطة تحوّل تاريخية في العلاقة بين الشعب والحكم الملكي، حيث أكدت أن الإرادة الشعبية قادرة على إسقاط المعاهدات والحكومات، وبدأت معها مرحلة جديدة من النضال السياسي الجماهيري.

23- 🏛️ حكومة مزاحم الباجه جي(1948)

الفترة: 29 كانون الثاني 1948 – 26 حزيران1948
رئيس الحكومة: مزاحم الباجه جي
السياق: حكومة طوارئ جاءت مباشرة بعد سقوط حكومة صالح جبر وثورة الوثبة، بهدف تهدئة الشارع العراقي، واحتواء الغضب الشعبي، وطمأنة المعارضة الوطنية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

تشكلت حكومة مزاحم الباجه جي في أجواء مشحونة سياسيًا وشعبيًا، بعد أن أسقطت الجماهير معاهدة بورتسموث وأجبرت صالح جبر على الاستقالة.

كان الباجه جي شخصية متزنة ومقبولة من عدة أطراف، وقد كُلّف بتشكيل حكومة انتقالية لاحتواء التوتر، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وفتح المجال لحوار سياسي أكثر انفتاحًا.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 السياسة والاستجابة للشارع:

إلغاء معاهدة بورتسموث رسميًا، وإعلان أن العراق لن يوقّع أي اتفاق جديد إلا بموافقة برلمانية وشعبية.

إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين والطلبة الذين شاركوا في الوثبة.

فتح باب الحوار مع القوى الوطنية، وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الأهالي.

🏛️ الإدارة والحوكمة:

العمل على ترميم العلاقة بين الدولة والمواطن من خلال خطاب سياسي هادئ.

محاولة ضبط أداء الإدارات المحلية بعد حالة الفوضى التي رافقت التظاهرات.

📚 التعليم والشباب:

توجيه خطاب وطني تصالحي للطلبة.

فتح المدارس والجامعات بعد إغلاقها المؤقت، والسماح للنشاط الطلابي تحت إشراف رسمي.

⚖️ الأمن والنظام العام:

تقليل الوجود العسكري في الشوارع.

الاعتماد على الشرطة المدنية بدلًا من الجيش في التعامل مع التظاهرات.

🌍 السياسة الخارجية:

التوجه نحو سياسة خارجية أكثر استقلالًا عن بريطانيا.

المشاركة في المؤتمرات العربية الخاصة بقضية فلسطين، وخاصة مع تصاعد أزمة التقسيم وبدء الصراع العربي – الصهيوني.

3.التقييم العام:

رغم قصر عمرها، تُعد حكومة مزاحم الباجه جي جسرًا تهدويًا بين نظام ملكي مأزوم وشارع غاضب يبحث عن الكرامة والاستقلال. نجحت هذه الحكومة في تهدئة الأوضاع، وأثبتت أن التراجع أمام الشارع يمكن أن يكون خطوة صحيحة لحماية الدولة.

وقد ساهم أداؤها المعتدل في تقليل الاحتقان، لكنه لم يكن كافيًا لتقديم حلول طويلة الأمد، لذلك لم تُمنح فرصة للاستمرار، وسرعان ما تم استبدالها في محاولة للعودة إلى الصيغة التقليدية للسلطة.

24- 🏛️ حكومة محمد الصدر (1948-1949)

الفترة: 6 تموز 1948 – 16 كانون الثاني1949
رئيس الحكومة: السيد محمد الصدر
السياق: حكومة محافظة تشكّلت بعد استقالة مزاحم الباجه جي، بهدف إعادة الاستقرار السياسي والإداري للدولة، واستيعاب نتائج "ثورة الوثبة"، ولكن بأسلوب أقل انفتاحًا على الشارع وأكثر قربًا من القصر.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد إلغاء معاهدة بورتسموث، كانت الساحة العراقية لا تزال تعاني من توتر شعبي كبير وارتفاع في مستوى الوعي السياسي. وتم تكليف محمد الصدر، وهو رجل دين وشخصية محافظة ذات توجه ملكي معتدل، بتشكيل حكومة جديدة تحاول استعادة هيبة الدولة، ولكن بعيدًا عن التصعيد الأمني.

كان الهدف من حكومته هو استعادة الهدوء وإعادة تماسك مؤسسات الدولة دون الظهور بمظهر المعادي للحركة الوطنية.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **السياسة العامة:**

الحفاظ على التهدئة العامة بعد الوثبة، دون فتح المجال لحراك سياسي أوسع.

استبعاد معظم رموز التيارات القومية واليسارية من المناصب الحكومية، ما عُدّ تراجعًا عن الانفتاح المؤقت السابق.

إعادة فرض ضوابط على النشاطات الطلابية والسياسية بحذر.

🏛️ **الإدارة ومؤسسات الدولة:**

إعادة هيكلة بعض الدوائر التي تأثرت بالاحتجاجات، وفرض الانضباط في الجهاز الإداري.

تقليص هامش حرية الصحافة، ومراقبة النشر السياسي.

📚 التعليم والمجتمع:

استئناف النشاط الأكاديمي المنتظم في المدارس والجامعات.

فرض رقابة على النشاط الطلابي ومنع التظاهرات داخل الحرم الجامعي.

⚖️ الأمن:

تعزيز دور الشرطة المدنية بدلًا من استخدام الجيش.

إصدار توجيهات بعدم التصادم المباشر مع الشارع، وتفادي الاشتباك الأمني المفتوح.

🌍 السياسة الخارجية:

مواصلة دعم القضية الفلسطينية في المنتديات العربية.

الالتزام بالسياسة التقليدية للحكم الملكي في العلاقة مع بريطانيا، دون توقيع اتفاقيات جديدة.

3. التقييم العام:

تُعد حكومة محمد الصدر محاولة لامتصاص آثار صدمة الوثبة بطريقة ناعمة، حيث سعت إلى إيقاف الانهيار السياسي دون تقديم إصلاحات حقيقية. وقد نجحت في تهدئة الميدان لفترة محدودة، لكنها لم تستجب للمطالب الشعبية العميقة، ما جعلها حكومة "ترقيع مرحلي" أكثر من كونها حكومة انتقال أو إصلاح.

انتهت حكومته بهدوء دون أزمة كبرى، لكنها فتحت المجال لعودة رجال الدولة التقليديين، وعلى رأسهم نوري السعيد، في محاولة لاستعادة الصيغة القديمة للحكم.

25- 🏛️ حكومة نوري السعيد الخامسة (1949-1950)

الفترة: 16 كانون الثاني 1949 – 23 شباط1950
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة عادت بها النخبة الحاكمة إلى الواجهة بعد هدوء نسبي أعقب "الوثبة"، وسعت إلى إعادة ضبط المشهد السياسي والأمني، وتجديد العلاقة مع بريطانيا، مع قدر من المناورة تجاه المعارضة الداخلية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

مع بداية عام 1949، كانت الدولة العراقية تحاول استعادة استقرارها الكامل بعد اضطرابات 1948. ومع تقهقر الحكومة الوطنية – بشقيها الديني والقومي – قررت العائلة المالكة والقصر إعادة نوري السعيد إلى رئاسة الوزراء، باعتباره رجل التوازن الدولي، وصاحب النفوذ الأكبر في العلاقة مع بريطانيا.

شكلت هذه الحكومة حلقة جديدة من محاولة ترميم النظام الملكي التقليدي، بعد أن فقد الكثير من رصيده الشعبي في الشارع.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 التشريع والسياسة العامة:

العمل على إحياء الاتفاقيات العراقية – البريطانية بشكل غير مباشر، من خلال استشارات دبلوماسية لا ترتقي إلى مستوى المعاهدات.

تشديد الرقابة على الصحافة، ومنع التحريض السياسي.

تقليص نشاط الأحزاب اليسارية، ومنع بعض الاجتماعات الثقافية غير المرخصة.

🏛️ الإدارة والتنظيم:

إطلاق حملة تنظيم إداري للوزارات، خاصة في الداخلية والمالية، لضمان الولاء السياسي والانضباط المؤسسي.

تعيين شخصيات قريبة من نوري السعيد في المناصب الحساسة.

📚 التعليم والثقافة:

زيادة المخصصات العامة للتعليم، خصوصًا الثانوي والمهني.

ضبط الحياة الجامعية، والحد من الأنشطة السياسية داخل الحرم.

⚖️ الأمن:

تعزيز أجهزة الأمن الداخلي والاستخبارات، بإشراف مباشر من مكتب نوري السعيد.

اعتماد أسلوب "الوقاية الأمنية" بدلًا من المواجهة المباشرة مع المعارضة.

🌍 السياسة الخارجية:

تقوية العلاقة مع بريطانيا دون توقيع اتفاقات جديدة.

دعم الموقف العربي الرسمي في الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية، بعد نكبة 1948.

تعزيز التنسيق الاقتصادي والعسكري مع المملكة الهاشمية الأردنية.

3. التقييم العام:

حكومة نوري السعيد الخامسة كانت محاولة لاستعادة الصيغة الكلاسيكية للسلطة الملكية، وتثبيت "النظام الأمني الدستوري" دون الخوض في إصلاحات حقيقية.

رغم نجاحها في إعادة التوازن إلى الإدارة والتهدئة المؤقتة، فإنها فشلت في استعادة الثقة الشعبية، وظل الشارع العراقي يُعبّر عن استيائه من استمرار النفوذ البريطاني، وغياب الإرادة الوطنية الحقيقية.

وكان واضحًا أن هذه الحكومة تمهّد لمرحلة جديدة من المواجهات السياسية، خصوصًا مع تصاعد نشاط الحركات القومية واليسارية والطلابية في أوائل الخمسينيات.

26- 🏛️ حكومة توفيق السويدي الثالثة(1950)

الفترة: 23 شباط 1950 – 10 أيلول1950
رئيس الحكومة: توفيق السويدي
السياق: حكومة إصلاحية معتدلة تشكّلت في فترة انتقال اقتصادي مهمة، سعت إلى تحقيق توازن بين الإصلاح الداخلي وتنظيم العلاقة النفطية مع الشركات الأجنبية، وتمهيد الأرض لإدارة مالية مستقلة أكثر فاعلية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد انتهاء ولاية نوري السعيد الخامسة، تم تكليف توفيق السويدي – المعروف بنزعته الليبرالية المعتدلة – بتشكيل الحكومة الثالثة له، وسط أجواء بدأت فيها الدولة العراقية تتطلع إلى الاستفادة من العائدات النفطية، التي كانت تدار حتى ذلك الحين ضمن شروط مجحفة لصالح الشركات الأجنبية (خاصة البريطانية)

وقد حاول السويدي استخدام الهدوء السياسي النسبي لطرح إصلاحات إدارية واقتصادية، دون الدخول في صدامات سياسية حادة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

💰 الاقتصاد والمالية:

التفاوض مع شركات النفط حول تحسين نسبة حصة العراق من العائدات، وهو ما أدى إلى اتفاقية مشاركة الأرباح بنسبة 50-50، المعروفة لاحقًا باسم "اتفاقية 1952"، والتي مهد لها السويدي خلال ولايته.

تعزيز فكرة إنشاء صندوق سيادي أو خطة إنمائية لتوجيه الموارد النفطية نحو مشاريع تنموية وطنية.

🏛️ الإدارة والحوكمة:

دعم التوجه نحو التخطيط الاقتصادي والإداري المركزي.

توجيه الوزارات إلى إعداد برامج تنموية متوسطة الأمد.

📜 التشريع والسياسة:

طرح مشاريع قوانين تتعلق بتحديث الإدارة الحكومية، وتشجيع الشفافية في العقود المالية.

إبقاء المجال السياسي منضبطًا دون التصعيد ضد المعارضة، في محاولة للحفاظ على توازن المرحلة.

📚 التعليم والخدمات:

زيادة مخصصات التعليم في الموازنة.

دعم مشاريع توسعة البنية المدرسية، خاصة في المحافظات.

🌍 السياسة الخارجية:

تبني سياسة حياد إيجابي في الشؤون الدولية، مع الحفاظ على العلاقة مع بريطانيا بشكل متزن.

استمرار دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

تنشيط العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.

3.التقييم العام:

رغم قصر عمرها، تُعد حكومة توفيق السويدي الثالثة أحد المفاصل المهمة في انتقال العراق من دولة فقيرة الموارد إلى دولة نفطية ناشئة. إذ أنها مهّدت لإعادة تنظيم العلاقة مع الشركات الأجنبية، وفتحت الباب أمام أولى الخطط الاقتصادية الطموحة.

يُحسب لها أنها ابتعدت عن النهج القمعي الذي ساد الحكومات السابقة، وسعت إلى إصلاح إداري واقتصادي دون إثارة الأزمات، لكنها لم تُمنح الوقت الكافي لتنفيذ برامجها، وسرعان ما تم استبدالها في ظل تصاعد التنافس داخل دوائر الحكم.

27- 🏛️ حكومة نوري السعيد السادسة (1950-1952)

الفترة: 10 أيلول 1950 – 23 تشرين الثاني1952
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة محورية في تاريخ العراق الحديث، شهدت توقيع اتفاقية النفط الكبرى، وإطلاق أول خطة تنمية اقتصادية خمسية في العراق، مع تصاعد الحس الشعبي بضرورة المشاركة في الثروة الوطنية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

عادت النخبة الحاكمة لتكليف نوري السعيد بعد حكومة توفيق السويدي، هذه المرة لتوقيع الاتفاق النهائي مع شركة نفط العراق وفق نظام المشاركة في الأرباح، حيث أصبح النفط عاملًا مركزيًا في الحياة السياسية والاقتصادية.

وقد تزامن ذلك مع تزايد الوعي السياسي الشعبي، وانطلاق تيارات معارضة أكثر تنظيمًا، وعودة النشاط الطلابي والعمالي بقوة إلى الواجهة.

2.المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

💰 **الاقتصاد والموارد:**

توقيع اتفاقية النفط عام 1952 مع شركة نفط العراق ، والتي نصّت على:

تقاسم الأرباح بين العراق والشركة بنسبة.%50-%50

منح العراق حق الاطلاع على الحسابات، والمشاركة في التخطيط والإنتاج.

رفع إيرادات العراق السنوية بشكل غير مسبوق.

إطلاق أول خطة تنمية اقتصادية خمسية (1952–1957)، وُضعت بإشراف "مجلس الإعمار"، وركّزت على:

بناء السدود والجسور.

تحسين الزراعة والري.

التوسع في الطرق، الكهرباء، والمياه.

إنشاء مشاريع إسكان شعبي.

🏛️ الإدارة والتنظيم:

تأسيس مجلس الإعمار رسميًا كمؤسسة حكومية تخطط وتنفذ مشاريع التنمية، بميزانية مستقلة.

رفع كفاءة الجهاز الإداري الفني المرتبط بالمشاريع الكبرى.

📜 التشريع والسياسة:

دعم قوانين اقتصادية خاصة بالاستثمار والإعمار.

التضييق على الأحزاب اليسارية والقومية، خاصة داخل الجامعات والنقابات.

📚 التعليم والخدمات:

تخصيص نسب عالية من خطة الإعمار لتطوير التعليم.

إنشاء مدارس صناعية وتجارية وزراعية في المحافظات.

توسيع مشاريع الصحة العامة، والمستشفيات.

🌍 السياسة الخارجية:

تعزيز التحالف الاستراتيجي مع بريطانيا وأمريكا.

التنسيق مع الأردن ومصر في إطار سياسي عربي محافظ.

دعم القضايا العربية شكليًا، دون الدخول في مواجهات مع الغرب.

3. التقييم العام:

تُعد هذه الحكومة من أنجح الحكومات اقتصاديًا في العهد الملكي، إذ حققت نقلة نوعية في إيرادات الدولة، وبدأت فعليًا تنفيذ مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق.

لكن في المقابل، فشلت في بناء جسور ثقة مع الشعب، بسبب استمرار الاحتكار السياسي، والقمع الأمني ضد المعارضة. وقد كان نوري السعيد يُنظر إليه باعتباره مهندس الدولة الحديثة، لكنه أيضًا رمزٌ للتحالف مع القوى الأجنبية والطبقة الأرستقراطية، مما أدى إلى تعاظم النقمة الشعبية، التي ستنفجر لاحقًا.

28- 🏛️ حكومة مصطفى العمري (1952-1953)

الفترة: 23 تشرين الثاني 1952 – 17 كانون الثاني1953
رئيس الحكومة: مصطفى العمري
السياق: حكومة أزمة قصيرة العمر، شُكّلت في أعقاب تصاعد الاضطرابات الشعبية والمظاهرات الطلابية التي اجتاحت البلاد أواخر عام 1952، في ظل احتقان سياسي حاد وتآكل شرعية النخبة التقليدية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

انفجرت البلاد في خريف 1952 بموجة احتجاجات عارمة، بدأت في الجامعات والمدارس ثم امتدت إلى الشارع، احتجاجًا على القمع السياسي، وانعدام العدالة في توزيع الثروات، ورفضًا لاحتكار الحكم من قبل الطبقة الحاكمة المتحالفة مع بريطانيا.

استقال نوري السعيد تحت الضغط، وتم تكليف القاضي والسياسي المعتدل مصطفى العمري برئاسة الحكومة في محاولة لاحتواء الأزمة، و"تنفيس" الغضب الجماهيري.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **السياسة وتهدئة الشارع:**

إلغاء حالة الطوارئ جزئيًا، وفتح المجال أمام بعض النشاطات الحزبية تحت الرقابة.

إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين والطلبة.

تقديم وعود بإصلاحات انتخابية ودستورية، دون وقت كافٍ لتنفيذها.

⚖️ **الأمن:**

وقف العنف ضد المتظاهرين، وسحب القوات من الجامعات والأسواق.

إصدار تعليمات بالتعامل السلمي مع الاحتجاجات، مما خفّض مستوى التوتر مؤقتًا.

🏛️ **الإدارة والمؤسسات:**

مراجعة بعض التعيينات في المناصب العليا، واستبعاد العناصر الأمنية المتشددة.

فتح قنوات حوار مع رموز المعارضة المعتدلة.

📚 **التعليم والمجتمع:**

دعم موقف الطلبة في استئناف الدراسة بعد التظاهرات.

فتح المجال لحوارات طلابية تحت إشراف رسمي، في محاولة لاحتوائهم.

3.التقييم العام:

رغم قصر مدتها، كانت حكومة مصطفى العمري حكومة "هدنة سياسية"، حاولت إعادة الهدوء بعد انفجار الغضب الشعبي، لكنها لم تكن تمتلك أدوات الإصلاح العميق ولا الصلاحيات الكافية.

ومع أن سياساتها كانت مرنة ومتزنة، إلا أن القصر الملكي والطبقة الحاكمة رأت في هذا الانفتاح خطرًا على النظام، فتمت إقالة العمري بعد أقل من شهرين، ليُعاد تشكيل حكومة ملكية قوية أكثر تحفظًا.

وتُعد هذه المرحلة بداية الانحدار الفعلي للنظام الملكي، حيث فقد الشارع الثقة تمامًا في قدرة النظام على التجديد أو الإصلاح.

29- 🏛️ حكومة نور الدين محمود(1953)

الفترة: 17 كانون الثاني 1953 – 17 أيلول1953
رئيس الحكومة: الفريق نور الدين محمود
السياق: حكومة عسكرية ذات طابع تكنوقراطي، شكّلتها العائلة المالكة لإعادة فرض النظام بعد احتجاجات 1952، وإعادة الاعتبار للسلطة الملكية، في ظل غياب الثقة بالحكومات المدنية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد فشل حكومة مصطفى العمري في السيطرة على الاحتجاجات والاحتقان الشعبي، لجأ القصر الملكي إلى تعيين الفريق نور الدين محمود – وهو ضابط عسكري ذو خلفية إدارية – لتشكيل حكومة "قوية" تعيد فرض الاستقرار، وتضبط الشارع دون الدخول في لعبة الأحزاب والسياسة.

شكّلت هذه الحكومة تحولًا نحو "الإدارة العسكرية المنضبطة" داخل الإطار الملكي، ومحاولة لتجميل صورة الحكم دون التورط في مواجهات دموية.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

⚖️ الأمن والنظام العام:

إعادة الانتشار الأمني في المدن، وتفعيل جهاز الشرطة بشكل موسّع.

الحد من التظاهرات الطلابية والسياسية عبر الإجراءات الوقائية لا القمعية.

إنشاء لجان ضبط إداري في المحافظات بإشراف حكام إداريين موثوقين.

🏛️ الإدارة والتنظيم:

إطلاق حملة تنظيم إداري واسعة على مستوى الدولة، لمكافحة "الارتجال والفوضى."

تكليف شخصيات مهنية غير حزبية بإدارة الوزارات.

📚 التعليم والخدمات:

إعادة انتظام الدراسة في الجامعات والمدارس بعد أشهر من الاضطراب.

دعم برامج التعليم الفني والمهني، خاصة في البصرة والموصل.

📜 السياسة العامة:

عدم فتح المجال أمام الحياة الحزبية أو الصحافة الحرة.

الإبقاء على الرقابة الأمنية على النشاطات السياسية، مع خطاب عام يدعو إلى "الهدوء والتنمية."

🌍 السياسة الخارجية:

الالتزام الكامل بالتحالف مع بريطانيا وأمريكا.

التنسيق العسكري مع الدول الغربية في ملفات الدفاع الإقليمي، تحضيرًا لإنشاء "حلف بغداد" لاحقًا.

3. التقييم العام:

حكومة نور الدين محمود كانت تكنوقراطية عسكرية بغطاء ملكي مباشر، لم تهدف إلى الإصلاح السياسي أو التغيير، بل إلى إعادة السيطرة على الدولة بعد فقدان ثقة الشارع.

وقد نجحت إلى حد ما في إعادة الهدوء والانضباط، لكنها لم تعالج أسباب الغضب الشعبي، بل قامت بتأجيل الانفجار مرة أخرى، ضمن سلسلة الحلول المؤقتة التي ميزت العهد الملكي في سنواته الأخيرة.

وبذلك، ساهمت في ترسيخ القناعة بأن النظام لا يريد إصلاحًا حقيقيًا، بل فقط إدارة الأزمات بهدوء حتى إشعار آخر.

30- 🏛️ حكومة جميل المدفعي الرابعة (1953-1954)

الفترة: 17 أيلول 1953 – 29 نيسان1954
رئيس الحكومة: جميل المدفعي
السياق: حكومة جاءت بعد تتويج الملك فيصل الثاني رسميًا ملكًا دستورياً على العراق في 2 أيار 1953، في ظل أزمات سياسية متراكمة، ونزاع صامت بين القصر والبرلمان، وبين القوى التقليدية والقوى الوطنية المعارضة.

1. السياق السياسي والتاريخي:

عند تولي الملك فيصل الثاني سلطاته رسميًا، سعت العائلة المالكة إلى منح البلاد مظهرًا دستوريًا منضبطًا عبر حكومة "مدنية محافظة"، فاختير جميل المدفعي لرئاسة الحكومة – وهو من الشخصيات التقليدية ذات السمعة الإدارية الجيدة، والمجربة سابقًا.

وقد كان الهدف من هذه الحكومة إعادة صياغة العلاقة بين الملك الجديد ومؤسسات الدولة، وخاصة البرلمان، مع المحافظة على السيطرة السياسية دون انفلات شعبي.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **السياسة العامة والبرلمان:**

صدام خفي مع البرلمان بسبب الخلاف على الصلاحيات والموازنات.

حلّ مجلس النواب بناءً على أمر ملكي، في نيسان 1954، وهو ما اعتُبر بداية الأزمة الدستورية الكبرى التي ستتكرر لاحقًا.

محاولة إعادة ترتيب الحياة النيابية بما يخدم استقرار التاج الملكي.

🏛️ **الإدارة والمؤسسات:**

تعزيز العلاقة بين الحكومة والقصر، وإعادة هيكلة بعض الإدارات لتكون أكثر ولاءً.

إدخال شخصيات تكنوقراطية إلى بعض المناصب، في محاولة لـ"عصرنة الإدارة" دون تغييرات سياسية جوهرية.

📚 التعليم والمجتمع:

الاستمرار في مشاريع التوسع بالتعليم، مع التأكيد على التعليم الديني والمهني.

دعم برامج الصحة العامة، خاصة في الأرياف.

⚖️ الأمن:

الحفاظ على الاستقرار الأمني عبر وسائل ناعمة نسبيًا، مع مراقبة النشاط الطلابي والسياسي.

🌍 السياسة الخارجية:

دعم التوجه الملكي لتعزيز علاقات العراق الإقليمية.

التمهيد للمشاركة في التكتلات الغربية الدفاعية، والتي ستظهر لاحقًا ضمن "حلف بغداد."

3. التقييم العام:

كانت حكومة جميل المدفعي الرابعة محاولة ملكية لتلميع العهد الجديد بقيادة فيصل الثاني، لكنّها اصطدمت بواقع سياسي شديد التعقيد.
حل البرلمان دون إصلاح حقيقي خلق أزمة دستورية مبكرة، وفجّر الجدل حول شرعية الحكم، وعزز شعور الشارع بأن اللعبة السياسية مغلقة وموجّهة.

وبذلك، رغم هدوئها الإداري، ساهمت هذه الحكومة في تأزيم النظام الملكي سياسيًا، ومهّدت الطريق للاضطرابات التي ستقع لاحقًا في 1954 و1955.

31- 🏛️ حكومة محمد فاضل الجمالي (1954-1955)

الفترة: 17 أيلول 1954 – 4 آب1955
رئيس الحكومة: الدكتور محمد فاضل الجمالي
السياق: حكومة إصلاحية-دبلوماسية، جاءت بتكليف من الملك فيصل الثاني بعد سلسلة من الأزمات السياسية، وسعت إلى تقديم صورة أكثر حداثة للعهد الملكي، وموازنة الضغوط الشعبية مع التحالفات الغربية في مرحلة الحرب الباردة.

1.السياق السياسي والتاريخي:

بعد حل البرلمان السابق، واستمرار السخط الشعبي على غياب الإصلاح الحقيقي، كُلّف محمد فاضل الجمالي – وهو دبلوماسي وأكاديمي مثقف – بتشكيل الحكومة. وكان الجمالي وزير خارجية سابقًا، ومن أبرز ممثلي العراق في الأمم المتحدة.

وُصفت حكومته بأنها محاولة ملكية لتقديم وجه مدني عصري للنظام، دون التخلّي عن تحالفاته التقليدية أو بنيته المركزية المحافظة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **السياسة العامة والدستور:**

الإشراف على انتخابات برلمانية جديدة في أواخر 1954، ولكنها قوبلت بانتقادات واسعة بسبب التزوير والتدخل الرسمي.

إصدار قوانين تقيد الحريات السياسية والصحفية، رغم الخطاب الإصلاحي المعلن.

حل الأحزاب اليسارية تحت غطاء قانوني، مثل الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الأهالي.

🏛️ **الإدارة والإصلاح:**

دعم مشاريع الإدارة الحديثة، وتوسيع دور الدولة في التخطيط الاقتصادي.

توجيه الوزارات لإعداد خطط خمسية تتكامل مع جهود "مجلس الإعمار."

📚 التعليم والثقافة:

زيادة مخصصات التعليم، وافتتاح مدارس وكليات جديدة.

دعم البعثات الدراسية إلى أوروبا وأمريكا، وخاصة في مجالات الطب والهندسة.

محاولة تأسيس نواة لجامعة علمية وطنية قوية (تمهيدًا لجامعة بغداد)

⚖️ الأمن:

تعزيز القبضة الأمنية على المعارضة السياسية، رغم الحداثة الشكلية للحكومة.

مراقبة النشاط الطلابي والنقابي، واعتقال عدد من القيادات الطلابية المعارضة.

🌍 السياسة الخارجية:

توقيع "ميثاق بغداد" في شباط 1955، وهو حلف دفاعي إقليمي ضم العراق، تركيا، إيران، باكستان، وبريطانيا، ولاقى رفضًا شعبيًا واسعًا.

الترويج للعراق كدولة حليفة للغرب في مواجهة المد السوفيتي.

3. التقييم العام:

رغم كفاءة محمد فاضل الجمالي الفكرية والدبلوماسية، إلا أن حكومته فشلت في تحقيق التوازن بين الحداثة الشكلية والواقع السياسي القمعي.

توقيع "ميثاق بغداد" كان القشة التي قصمت ظهر العلاقة بين النظام والشارع الوطني والقومي، وأدى إلى تصعيد خطير في الاحتجاجات الشعبية، خاصة في صفوف الطلبة والنقابات.

وانتهت الحكومة بعد أقل من سنة، وسط توتر داخلي متصاعد، ومقاطعة جماهيرية متزايدة للنظام الملكي.

32- 🏛️ حكومة نوري السعيد السابعة (1955-1957)

الفترة: 4 آب 1955 – 14 حزيران1957
رئيس الحكومة: نوري باشا السعيد
السياق: حكومة مفصلية عزّزت ارتباط العراق بالمعسكر الغربي عبر ميثاق بغداد، وسعت إلى فرض السيطرة الكاملة على الشأن السياسي الداخلي، مما أدى إلى تعاظم المعارضة الشعبية، واحتدام الصراع بين النظام الملكي والقوى الوطنية.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد فشل حكومة محمد فاضل الجمالي، كُلّف نوري السعيد بتشكيل حكومته السابعة، وسط رفض شعبي متصاعد لـ"حلف بغداد"، وتنامي التيار القومي واليساري، خصوصًا بين الطلبة والنقابات.

سعى السعيد إلى فرض الاستقرار بالقوة، وتعميق التحالف الاستراتيجي مع بريطانيا وأمريكا، مقابل السيطرة التامة على الداخل عبر سياسات أمنية صارمة.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

🌍 السياسة الخارجية:

تفعيل ميثاق بغداد كمظلة أمنية إقليمية مدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا.

تحويل العراق إلى حليف أساسي في مشروع "الحزام الدفاعي ضد الشيوعية" في الشرق الأوسط.

استقبال مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة من الدول الغربية.

📜 السياسة الداخلية:

إقرار قوانين استثنائية لتقييد حرية التعبير والتجمع.

حل النقابات العمالية والاتحادات الطلابية غير الموالية للنظام.

التضييق على الصحف المستقلة، واعتقال ناشطين سياسيين بارزين.

🏛️ الإدارة والمؤسسات:

استخدام الجهاز الإداري كأداة سياسية لتثبيت الحكم، وملء المواقع العليا بالموالين.

تعزيز سلطة وزارة الداخلية والمخابرات.

💰 الاقتصاد والتنمية:

مواصلة تنفيذ خطة مجلس الإعمار الممولة من عائدات النفط:

مشاريع طرق وسدود وموانئ.

توسعة شبكة الكهرباء والماء.

مشاريع إسكان في المدن الكبرى.

توسعة الإنفاق على البنية التحتية، دون التوزيع العادل للثروة، مما زاد الفجوة الطبقية.

📚 التعليم:

استمرار التوسع في التعليم الرسمي والفني، وافتتاح مزيد من الكليات والمعاهد.

تعزيز الإشراف الأمني على الجامعات، ومنع النشاط السياسي داخلها.

3. التقييم العام:

رغم أن هذه الحكومة شهدت أوسع حركة إعمار في تاريخ العهد الملكي، بفضل عائدات النفط وحلف بغداد، إلا أنها خسرت الشارع تمامًا بسبب النهج القمعي، والتحالف المكشوف مع الغرب في ظل تصاعد المد القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر.

ويُعد هذا العهد بداية انهيار الثقة بين النظام والمجتمع المدني، حيث أصبح واضحًا أن التقدم الاقتصادي لم يكن كافيًا لتعويض غياب الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

نوري السعيد حاول أن يصنع "نظامًا مستقرًا بالقوة"، لكنه ساهم عمليًا في تعجيل سقوط الملكية بعد سنوات قليلة.

33- 🏛️ حكومة علي جودت الأيوبي (1957-1958)

الفترة: 20 حزيران 1957 – 14 تموز1958
رئيس الحكومة: علي جودت الأيوبي
السياق: آخر حكومة في العهد الملكي، جاءت في مرحلة غليان شعبي، وتصدّع داخلي في الدولة، وانفصال كامل بين السلطة الحاكمة والجماهير، لتنتهي عهدًا دام 37 عامًا بثورة 14 تموز.

1. السياق السياسي والتاريخي:

كُلّف علي جودت الأيوبي، وهو سياسي مخضرم ومقرب من العائلة المالكة، بتشكيل حكومة جديدة في محاولة لاحتواء السخط الشعبي والحد من تصاعد النشاط القومي المعادي للحكم الملكي، خاصة بعد تألق دور جمال عبد الناصر عربيًا، وتوحيد مصر وسوريا في "الجمهورية العربية المتحدة."

لكن الحكومة جاءت متأخرة وضعيفة التأثير، ولم تكن سوى واجهة إدارية لنظام متهالك من الداخل، تحيط به القوى الأجنبية من جهة، وغضب الشارع العراقي من جهة أخرى.

2. المنجزات الرئيسية حسب القطاعات:

📜 **السياسة والحكم:**

محاولة إصلاح العلاقة بين الحكومة والجيش عبر تعيين ضباط محايدين، لكنها فشلت في اختراق "تنظيم الضباط الأحرار."

إصدار تصريحات سياسية تميل إلى التهدئة، دون قرارات تنفيذية مؤثرة.

فتح قنوات اتصال غير رسمية مع بعض القوى المعارضة المعتدلة، لكنها لم تؤدِّ إلى نتائج.

🏛️ **الإدارة والأمن:**

تعزيز الإجراءات الأمنية لحماية النظام الملكي، دون اللجوء إلى العنف العلني.

تكثيف العمل الاستخباراتي لرصد نشاطات الضباط داخل الجيش.

💰 الاقتصاد والخدمات:

استكمال مشاريع مجلس الإعمار، لكن دون طابع استراتيجي أو شعبي.

تقديم وعود جديدة بتوسعة خدمات التعليم والصحة، لم تُترجم على الأرض بفعل ضيق الوقت وضعف الثقة.

🌍 السياسة الخارجية:

التمسك بتحالف العراق ضمن "حلف بغداد."

تجاهل الدعوات الشعبية للانسحاب من الأحلاف الغربية، مما زاد من عزلة الحكومة.

3.التقييم العام:

كانت حكومة علي جودت الأيوبي واجهة رمزية لنظام ملكي آيل للسقوط. لم يكن لها قرار مستقل، ولا قاعدة شعبية، ولا قدرة على المبادرة.

وفي فجر 14 تموز 1958، نفّذ تنظيم الضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ثورة عسكرية أنهت النظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية، حيث استغلت القوات تحرك لواء عسكري متجها للأردن فدخلت بغداد وسيطرت على القصر الملكي والإذاعة والمقار السيادية حيث طلب من العائلة الحاكمة الخروج من القصر وعند خروجهم من القصر تم قتلهم في باب القصر بطريقة عنيفة ولم تكن هناك محاكمة او امر قضائي حيث قتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الاله الوصي السابق على العرش والملكة نفسية عمة الملك والأميرة عابديه والاميرة هيام زوجة الأمير عبد الاله لتطوى بذلك صفحة تاريخية كاملة من الحكم الهاشمي.

📘 نهاية الفصل الأول: العهد الملكي (1921-1958)

✒️ التلخيص التحليلي: المنجزات والتحديات في بناء الدولة العراقية الحديثة

📍 أولًا: الخلفية التاريخية والتأسيس

بدأ العهد الملكي العراقي مع تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق عام 1921، بدعم من بريطانيا، وفي ظل انتداب مفروض بموجب اتفاقيات الحرب العالمية الأولى.
مثّل هذا التتويج بداية تأسيس دولة وطنية حديثة في منطقة خارجة لتوّها من قرون من الحكم العثماني، وبلا مؤسسات مركزية، أو جيش، أو نظام قانوني مدني.

واجهت الحكومات الملكية منذ البداية تحديات جسيمة، أبرزها:

الوجود العسكري والسياسي البريطاني المباشر.

ضعف البنية التحتية.

انعدام التعليم والمؤسسات الإدارية الوطنية.

التنوّع العرقي والطائفي والعشائري المعقّد.

ورغم ذلك، شُكّلت أكثر من 30 حكومة بين عامي 1921 و1958، تراوحت أهدافها بين التأسيس والبناء والتحديث ومحاولة فرض السيادة.

ثانيًا: أهم المنجزات في العهد الملكي

1. بناء مؤسسات الدولة الحديثة:

تأسيس الوزارات والإدارات النظامية (الداخلية، الدفاع، المالية، المعارف)

إنشاء الجيش العراقي رسميًا عام 1921، وبناء الكلية العسكرية.

إصدار الدستور العراقي (القانون الأساسي) عام 1925، الذي وضع الأساس لحكم نيابي دستوري.

2. الاستقلال والسيادة:

توقيع معاهدة 1930 مع بريطانيا، التي قادت إلى انضمام العراق لعصبة الأمم عام 1932، وإنهاء الانتداب رسميًا.

محاولات مستمرة لتقليص النفوذ البريطاني رغم القيود المفروضة على الحكومات.

3. الاقتصاد والتنمية:

تأسيس مجلس الإعمار عام 1950، الذي أطلق خطة تنمية كبرى بمشاريع في:

الطرق والموانئ والسدود.

الكهرباء والماء والإسكان.

الزراعة والري.

توقيع اتفاقية النفط عام 1952 (نظام 50-50) التي ضاعفت الإيرادات الوطنية وموّلت المشاريع الكبرى.

4. التعليم والتحديث الاجتماعي:

إنشاء المدارس والمعاهد والكليات لأول مرة في تاريخ العراق.

التوسع في التعليم المدني والديني والتقني، خاصة بعد عام 1940.

إرسال بعثات طلابية إلى أوروبا ومصر لتأهيل نخب علمية وفنية.

5. السياسة الخارجية:

الحفاظ على توازن دبلوماسي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المشاركة في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945.

التوقيع على ميثاق بغداد (1955)، رغم الجدل الشعبي الواسع حوله.

⚖️ ثالثًا: التحديات والصعوبات

رغم هذه المنجزات، واجهت الحكومات الملكية عراقيل بنيوية، منها:

🔺 التبعية البريطانية:

ظل العراق لفترة طويلة خاضعًا للهيمنة البريطانية، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

فُرضت المعاهدات الثنائية من غير تفويض شعبي.

🔺 غياب المشاركة الشعبية:

الانتخابات كانت شكلية في معظم الفترات.

الأحزاب المعارضة كانت ممنوعة أو مقموعة.

غياب التداول الحقيقي للسلطة، مما خلق فجوة بين الشعب والنظام.

🔺 القمع السياسي:

قُيّدت الحريات الصحفية والنقابية.

أُحيل آلاف الطلبة والنقابيين إلى المحاكم.

استخدمت الأجهزة الأمنية لقمع الاحتجاجات الشعبية المتكررة.

🔺 الفجوة الطبقية:

تمحورت الثروة والسلطة في يد قلة من الأرستقراطيين وكبار الملاك.

لم تنجح خطط التنمية في الوصول إلى طبقات الريف والعمال والفقراء.

🔺 تصاعد المعارضة الوطنية:

تنامي التيار القومي واليساري والبعثي داخل الجيش والجامعات.

فشل النظام في دمج المعارضة دفع بها نحو العسكرة والانقلاب.

🏁رابعًا: الخاتمة والتحول

رغم النجاحات الإدارية والمؤسساتية الكبيرة في عهد الملكية، إلا أن النظام فشل في بناء شرعية شعبية دائمة، وفشل في الإصلاح السياسي العميق. وقد ساهم هذا الفشل في:

تآكل شرعية النظام من الداخل.

تغلغل الفكر الانقلابي في صفوف الجيش.

انفجار الثورة العسكرية في 14 تموز 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم، وسقوط النظام الملكي بالكامل.

📝 التقييم الإجمالي للفصل:

المحور	التقييم
بناء الدولة	✅ ناجح بدرجة عالية
التنمية الاقتصادية	✅ متقدمة بفضل النفط
التعليم والتحديث	✅ ملحوظ وفاعل
الحريات السياسية	❌ محدودة وقمعية
العدالة الاجتماعية	❌ ضعيفة
الاستقلال الحقيقي	❌ متأخر ومشروط

📘 التحليل الختامي للعهد الملكي (1921-1958)

🔶 مقدمة تحليلية:

شكّل العهد الملكي في العراق أول تجربة لبناء الدولة الحديثة بعد قرون من الحكم العثماني. وعلى مدى 37 عامًا، تنقلت البلاد بين الحكومات المدنية والعسكرية، والانتداب والاستقلال، والنهضة والقمع، وسط تحولات محلية وإقليمية ودولية كبرى.

📐 المنجزات البنيوية:

رغم المصاعب، تحقق خلال هذا العهد كثير من الأسس التي قامت عليها الدولة العراقية لاحقًا:

الدستور (1925) كأول قانون أساسي ينظم الحياة النيابية.

الجيش العراقي (1921) الذي أصبح لاحقًا لاعبًا سياسيًا.

مجلس النواب ومجلس الأعيان كنواة للحياة البرلمانية.

مجلس الإعمار (1950) الذي أدخل التخطيط الاقتصادي طويل الأمد.

اتفاقية النفط (1952) التي ضاعفت إيرادات الدولة.

نمو الطبقة المتعلمة، وولادة نخبة فكرية وإدارية وطنية.

📉 الإخفاقات والاختلالات:

رغم الحداثة الظاهرة، أخفقت الملكية في معالجة قضايا جوهرية:

1. غياب العدالة الاجتماعية:

بقيت الأراضي بيد قلة من كبار الملاكين.

لم تصل التنمية إلى القرى والريف.

استمر التفاوت الطبقي على نحو صارخ.

2. احتكار السلطة:

تداول محدود للسلطة بين شخصيات متكررة.

منع الأحزاب المعارضة، وتزوير الانتخابات.

تهميش القوى الوطنية الحقيقية.

3. التبعية للغرب:

ظلت بريطانيا الحاكم غير المعلن حتى 1958.

التحالفات الغربية أغضبت الشارع القومي.

"حلف بغداد" كان القشة التي فجّرت القطيعة الشعبية.

🔥 **التحدي الشعبي المتنامي:**

الطلبة كانوا الشرارة في أغلب الاحتجاجات.

النقابات العمالية باتت مركزًا للرفض والتعبئة.

الجيش، خاصة "تنظيم الضباط الأحرار"، أصبح القناة الحاسمة لتغيير الحكم.

⏳ **لحظة الانهيار:**

في فجر يوم 14 تموز 1958، تحرّكت مجموعة من الضباط يقودها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، لتسقط النظام الملكي خلال ساعات، دون مقاومة تذكر، ويُعلن العراق جمهورية لأول مرة في تاريخه الحديث.

📜 **الخلاصة التأريخية:**

" <الملكية العراقية أنجزت مؤسسات... لكنها فشلت في احتضان الأمة".

لقد بنت الحكومات الملكية جسد الدولة، لكنها نسيت أن تبني روحها. أنشأت القوانين والوزارات، لكنها قيدت المواطن وضيّقت عليه فرص الحرية والمشاركة. فأثمر ذلك دولة قوية من الخارج، هشة من الداخل، لم تصمد أمام أول ثورة شعبية ذات طابع عسكري-اجتماعي.

🧭 **تمهيد للفصل الثاني:**

سننتقل في الفصل القادم إلى عهد الجمهورية الأولى (1958–1968)، الذي بدأ بانقلابٍ تحرريٍ يحمل وعود الشعب، لكنه سرعان ما دخل مرحلة الصراعات الدموية والانقلابات المتتالية، بين الطموح الوطني والواقع المرير.

الفصل الثاني: عهد الجمهورية الأولى (1958-1968)

34- ✳ حكومة عبد الكريم قاسم (1958-1963)

الفترة: 14 تموز 1958 – 8 شباط1963
رئيس الوزراء والقائد العام: الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
السياق: ولادة الجمهورية العراقية بعد إسقاط النظام الملكي بثورة عسكرية قادها "تنظيم الضباط الأحرار"، بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف.

1. 🏛 السياق التاريخي والسياسي:

شهد العراق في فجر 14 تموز 1958 نهاية النظام الملكي وإعلان الجمهورية العراقية من إذاعة بغداد. وقد لاقى الإعلان تأييدًا شعبيًا واسعًا، خاصة في بغداد والجنوب، حيث كان الملك ونوري السعيد يُنظر إليهما كرمزين للاستبداد والتبعية البريطانية.

انقسمت قيادة الثورة سريعًا بين عبد الكريم قاسم (القائد الفعلي) وعبد السلام عارف (الوجه الجماهيري)، مما خلق ازدواجية في السلطة ومهّد لصراعات لاحقة.

2. 🏗 أبرز منجزات حكومة قاسم حسب القطاعات:

أ- 🏛 السياسة والحكم:

إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية.

حل مجلس النواب ومجلس الأعيان.

إلغاء دستور 1925، وصدور قانون الحكم الجمهوري المؤقت.

تسلّم عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة (تجميع سلطات غير مسبوق).

ب- 📜 الإصلاحات الاجتماعية:

إصدار قانون الإصلاح الزراعي (1958).

تحديد سقف الملكية بـ1000 دونم.

توزيع آلاف القطع الزراعية للفلاحين.

تأسيس جمعيات زراعية تعاونية.

قانون الأحوال الشخصية(1959).

توحيد القضاء الشرعي.

تحسين وضع المرأة في الميراث والزواج والطلاق (لاقى رفضًا من رجال الدين)

دعم حقوق الأقليات والناطقين بالكردية والتركمانية.

ج- 🏢 الاقتصاد والتنمية:

تأميم ممتلكات العائلة المالكة والطبقة الإقطاعية.

زيادة الاستثمارات في الطرق والمياه والإسكان.

توجيه الإيرادات النفطية لتحسين التعليم والخدمات.

تشكيل "هيئة التخطيط" بديلًا عن مجلس الإعمار.

د- 📚 التعليم والثقافة:

بناء مئات المدارس والمعاهد في المحافظات.

توسيع البعثات الدراسية إلى دول عدم الانحياز.

دعم الثقافة الوطنية والمسرح والصحافة الحرة.

هـ- 🛡️ الجيش والأمن:

تطهير الجيش من العناصر الملكية.

إنشاء جهاز الحرس الجمهوري، ثم الحرس القومي لاحقًا.

تضخم نفوذ العسكريين في مفاصل الدولة.

و- 🌐 السياسة الخارجية:

الانسحاب من حلف بغداد.

التقارب مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية.

دعم حركات التحرر العربي والأفريقي.

توتر العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) بسبب رفض قاسم الوحدة الفورية.

3. ⚠️ التحديات والانقسامات:

الخلاف مع عبد السلام عارف الذي نُفي ثم سُجن، ما أدى إلى انقسام الثورة على نفسها.

تصاعد نفوذ الشيوعيين داخل الدولة، مما أثار سخط القوميين والإسلاميين والبعثيين.

محاولة اغتيال قاسم عام 1959 (نفذها بعثيون، من بينهم صدام حسين)

اضطراب العلاقة مع الكرد، بعد انتكاس التفاهم مع مصطفى البارزاني.

غياب الدستور الدائم، وتمركز السلطة بيد قاسم دون ضوابط.

4- 📝 التقييم العام:

المجال	التقييم
بناء الجمهورية	✅ تاريخي وناجح
الإصلاح الزراعي	✅ عميق لكنه متعثر
الحريات العامة	✅ بداية قوية
إدارة الدولة	❌ فردية ومركزية
العلاقة بالجيش	❌ توسع سلطوي خطير
التوازن السياسي	❌ غائب، وتحزّب الدولة
السياسة الخارجية	✅ تحررية ومشرّفة

<عبد الكريم قاسم كان رجلًا وطنيًا مخلصًا في نظر الكثيرين، لكنه حكم بعقلية الضابط القائد لا رجل الدولة المتوازن، ففتح الأبواب لإنجازات عظيمة، ولكنه أيضًا فتح ثغرات أدّت إلى سقوطه الدموي في 8 شباط 1963 على يد القوميين والبعثيين.
وبتاريخ 9 شباط 1963 وبعد فشل قواته في السيطرة على الانقلاب، لجأ عبد الكريم قاسم مع عدد من مرافقيه إلى دار الإذاعة العراقية.وحوصِر المكان من قبل قوات الانقلاب (الحرس القومي وضباط بعثيين)، فوافق على الاستسلام بعد وعود بمحاكمة.وجرت محاكمة سريعة وشكلية داخل دار الإذاعة نفسها، استغرقت دقائق، دون إجراءات قانونية حقيقية.
وبعد صدور الحكم مباشرة، أُعدم رميًا بالرصاص داخل المبنى.وعُرضت جثته على التلفزيون الرسمي لإثبات مقتله، ودُفن سرًا.
الخلاصة: لم يُقتل في معركة، بل أُعدم بعد استسلامه عقب محاكمة صورية في 9 شباط 1963.

35- حكومة عبد السلام عارف (1963)

الفترة: 8 شباط 1963 – تشرين الثاني1963
السياق: حكومة جاءت بعد انقلاب دموي أطاح بعبد الكريم قاسم، قادته حركة البعثيين والقوميين، بالتعاون مع عبد السلام عارف، الذي تولى رئاسة الجمهورية، فيما شُكّلت حكومة بقيادة البعث باسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة."

1. السياق التاريخي والسياسي:

في صباح 8 شباط 1963، أُطيح بعبد الكريم قاسم في انقلاب عسكري دموي عُرف لاحقًا بـ"الانقلاب الأسود."
نفّذه حزب البعث العربي الاشتراكي بمساندة ضباط قوميين في الجيش، واستُخدمت فيه الطائرات والمدفعية ضد مقر وزارة الدفاع.

تم إعدام قاسم ورفاقه، وعُيّن عبد السلام عارف – الضابط القومي الذي شارك في ثورة 1958 – رئيسًا للجمهورية، بينما تولى البعثيون تشكيل الحكومة الفعلية بقيادة علي صالح السعدي.

2. المنجزات والإجراءات الرئيسية حسب القطاعات:

🛡️ **الأمن والسلطة:**

تأسيس "الحرس القومي" كميليشيا حزبية موازية للجيش، استخدمت في تصفية الخصوم.

حملة اعتقالات واسعة شملت آلاف الشيوعيين، القوميين، والمستقلين.

تصفية العديد من ضباط الجيش الموالين لقاسم، وتعذيبهم أو إعدامهم.

🏛️ **السياسة والحكم:**

تعطيل جميع القوانين الجمهورية السابقة.

إنشاء مجلس قيادة الثورة كمرجع أعلى للسلطة.

فرض حكم حزبي مطلق لحزب البعث.

📉 الاقتصاد والإدارة:

توقف تنفيذ خطط الإصلاح الزراعي.

عودة كبار الملاّك تدريجيًا إلى النفوذ.

فوضى اقتصادية نتيجة الصراع على السلطة، وغياب التخطيط.

🌐 السياسة الخارجية:

تقارب مفاجئ مع مصر جمال عبد الناصر، والدعوة مجددًا للوحدة العربية.

تصاعد الخلافات بين تيار "الوحدة الفورية" (السعدي) و"الخط القومي الواقعي" (عرفة)

تقلب في الموقف من الغرب والاتحاد السوفيتي.

3. الصراعات والانهيار:

لم تستمر حكومة البعث الأولى طويلًا، بسبب:

تصاعد نفوذ الحرس القومي الذي تجاوز سلطات الجيش والدولة.

اشتداد الصراع بين عبد السلام عارف والقيادة البعثية، خصوصًا علي صالح السعدي.

فوضى أمنية، وعمليات تصفية داخلية حتى بين البعثيين أنفسهم.

تدخل عبد السلام عارف في تشرين الثاني 1963، وأطاح بالبعثيين في انقلاب مضاد سُمي بـ"ثورة 18 تشرين الثاني"، ليستلم السلطة منفردًا.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الاستقرار السياسي	❌ منعدم تمامًا
الأمن الداخلي	❌ قمع دموي
التنمية والخدمات	❌ شبه متوقفة
الحريات العامة	❌ معدومة تمامًا
الوحدة العربية	⚠️ شعارات بلا تطبيق
إدارة الدولة	❌ فوضوية ومليشياوية

كانت حكومة 1963 أول تجربة حكم بعثي، لكنها انهارت سريعًا بفعل القسوة، والانقسام الداخلي، وسوء الإدارة، ولم تدم أكثر من تسعة أشهر.

36- 🏛️ حكومة عبد السلام عارف الثانية (1963-1966)

الفترة: تشرين الثاني 1963 – 13 نيسان1966
رئيس الجمهورية: المشير عبد السلام محمد عارف
السياق: بعد الانقلاب المضاد في 18 تشرين الثاني 1963، أطاح عبد السلام عارف بحكومة البعث، واستلم السلطة بشكل شبه منفرد، محاولًا تأسيس نظام قومي عربي ذي طابع عسكري-مدني، مع تحجيم دور الأحزاب.

1. السياق السياسي والتاريخي:

بعد طرد البعثيين من السلطة، أسس عبد السلام عارف نظامًا جديدًا سماه "الحكم الوطني"، حاول فيه الموازنة بين القومية الناصرية والإدارة العسكرية، مع اعتماد شخصيات تكنوقراطية ومدنية في الوزارات.

انتهج خطابًا وحدويًا قوميًّا، لكنه أبعد العراق عن البعث والماركسيين في آنٍ واحد، وواجه تحديات هائلة في الأمن، والاقتصاد، وملف الأكراد، والعلاقة بالجيش.

2. أبرز المنجزات والإجراءات حسب القطاعات:

🛡️ **السياسة والحكم:**

حلّ حزب البعث وجميع التنظيمات الحزبية (ما عدا المؤيدة للرئيس)

تشكيل حكومات تكنوقراط قومية معتدلة.

وضع مسودة دستور مؤقت عام 1964، لكنه لم يُطبق بشكل كامل.

تحجيم دور الحرس القومي، وإعادة الجيش لقيادة المشهد.

⚙️ **الإدارة والاقتصاد:**

إصدار قوانين تأميم اقتصادية كبرى عام 1964 شملت:

البنوك التجارية.

الصناعات الكبرى.

شركات الاستيراد والتصدير.

محاولة تحويل الاقتصاد العراقي إلى نموذج اشتراكي قومي مستلهم من التجربة الناصرية.

تعزيز دور القطاع العام في إدارة الدولة.

📚 **التعليم والإصلاح الاجتماعي:**

الاستمرار في التوسع في المدارس، خاصة في المحافظات.

فتح برامج تدريب مهني وتقني لتقليل البطالة.

دعم المرأة في التعليم والعمل، دون تعديل جذري في القوانين.

🌐 السياسة الخارجية:

تعزيز العلاقة مع مصر عبد الناصر، والتقارب مع سوريا والجزائر.

توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري مع الاتحاد السوفيتي.

استمرار التوتر مع إيران بسبب الخلاف على شط العرب.

التهدئة مع الأكراد مؤقتًا، دون حل سياسي دائم.

3. الصعوبات والتحديات:

ضعف المؤسسات الدستورية، واعتماد النظام على "الشرعية الثورية."

تفاقم الصراع بين مراكز القوى داخل الجيش، خاصة بين القوميين والبعثيين.

فشل الاقتصاد المؤمم في تحقيق نمو فعلي بسبب سوء الإدارة.

الأزمة الكردية المتواصلة في الشمال.

التوتر الصامت مع البعثيين الذين بدأوا يعيدون تنظيم صفوفهم.

4. نهاية الحكومة:

في 13 نيسان 1966، توفي عبد السلام عارف في حادث طائرة مروحية قرب البصرة، في ظروف وصفت بـ"الغامضة".
وقد خلفه في الحكم شقيقه اللواء عبد الرحمن عارف، في انتقال سلمي هو الأول من نوعه في تاريخ العراق الجمهوري.

5. التقييم العام:

المحور	التقييم
الاستقرار السياسي	⚠️ نسبي وتوتري
التنمية الاقتصادية	⚠️ محدودة ومتعثرة
الأمن الداخلي	⚠️ مستقر ظاهريًا
الحريات العامة	❌ مقيدة
الإدارة والتنظيم	⚠️ غير مؤسساتي
السياسة الخارجية	✅ متوازنة

اتّسمت حكومة عبد السلام عارف الثانية بمحاولة بناء "نظام وسطي قومي" بين بعثية 1963 وفوضى 1958، لكنها افتقدت إلى الرؤية الدستورية المستقرة، والمأسسة الحقيقية للسلطة.

37- 🏛️ حكومة عبد الرحمن عارف (1966-1968)

الفترة: 16 نيسان 1966 – 17 تموز1968
رئيس الجمهورية: اللواء عبد الرحمن محمد عارف
السياق: بعد وفاة شقيقه عبد السلام عارف، تولّى عبد الرحمن رئاسة الجمهورية، وسط ظروف سياسية وعسكرية دقيقة، في محاولة لتهدئة الصراعات الداخلية، وبناء نظام جمهوري أكثر توازنًا، لكنه افتقد للهيبة والحسم.

1. السياق التاريخي والسياسي:

عبد الرحمن عارف لم يكن شخصية طموحة أو ذات توجه سياسي حاد، بل كان يُنظر إليه كـ"رئيس انتقالي" أو "واجهة توافقية" للجيش والنخب القومية المعتدلة.
تميزت حكومته بنوع من الاستقرار النسبي والهدوء السياسي، لكنّ هذا الهدوء كان هشًّا، ويفتقد إلى الرؤية الاستراتيجية أو قاعدة شعبية قوية.

2. أبرز المنجزات حسب القطاعات:

🛡️ **الحكم والإدارة:**

الإبقاء على هيكل الدولة كما تركه عبد السلام عارف.

اعتماد أسلوب حكم هادئ وغير تصادمي.

تقليص التدخل العسكري المباشر في الحكومة، ولو مؤقتًا.

إبقاء الأحزاب محظورة، ولكن مع تخفيف القمع الأمني.

⚖️ **السياسة الداخلية:**

إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين.

تخفيف الرقابة على الصحافة والمثقفين.

دعوة شخصيات وطنية للمشاركة في مشاريع إصلاح إداري، دون تحقيق نتائج واضحة.

📉 **الاقتصاد:**

استمرار قوانين التأميم دون تفعيل كافٍ.

ضعف واضح في الأداء الاقتصادي العام.

غياب الخطط الاقتصادية الاستراتيجية أو التحديث الصناعي.

📚 **التعليم والخدمات:**

استمرار سياسة التوسع في المدارس والمعاهد الفنية.

تحسين بعض جوانب الخدمات الصحية، خصوصًا في المدن.

افتتاح مشاريع إسكان متوسطة الحجم.

🌐 السياسة الخارجية:

الحياد بين المعسكرين (الشرقي والغربي)

تحسين العلاقة مع مصر والاتحاد السوفيتي.

إدانة العدوان الإسرائيلي في حرب حزيران 1967، وإعلان دعم للقضية الفلسطينية، دون دور فعلي.

ضعف الدور الإقليمي للعراق خلال الحرب.

3. التحديات والانهيار:

عدم قدرة الرئيس على ضبط المؤسسة العسكرية.

تصاعد نشاط البعثيين داخل الجيش والمخابرات.

تآكل هيبة الدولة بسبب ضعف القيادة وغياب الإصلاح الجاد.

فشل في إدارة أزمة ما بعد نكسة 1967، خاصة شعبيًا.

وفي فجر 17 تموز 1968، أطاح به البعثيون بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين، في انقلاب أبيض، دون مقاومة تذكر.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الاستقرار الأمني	✅ مقبول نسبيًا
الفاعلية السياسية	❌ ضعيفة جدًا
الاقتصاد	❌ شبه جامد
الحريات	⚠️ رمزية ومحدودة
إدارة الدولة	❌ بيروقراطية ساكنة
الدور الإقليمي	❌ غائب بعد1967

حُكم عبد الرحمن عارف كان مرحلة "هدوء ما قبل العاصفة"، افتقد إلى القوة والتنظيم، فكان سقوطه في 1968 بداية لتحوّل جذري في الدولة العراقية، مع عودة حزب البعث بصورة أكثر تنظيمًا وهيمنة.

📗 نهاية الفصل الثاني: التحليل الختامي للجمهورية الأولى (1958-1968)

🧭 من الثورة إلى الانقلاب... ومن الجمهورية إلى الحزب الواحد

🔶 مقدمة تحليلية:

امتدت الجمهورية الأولى لعقد كامل، بين الأمل والدم، بين شعارات التحرر والتحديث، وبين نزاعات السُلطة والانقلابات. بدأت بثورة عبد الكريم قاسم التي أنهت العهد الملكي، وانتهت بانقلاب حزب البعث في تموز 1968، لتطوى مرحلة تأسيس الدولة الجمهورية، ويبدأ عصر الحزب الشمولي.

🏗️ المنجزات البارزة خلال الجمهورية الأولى:

أ- الإصلاح الزراعي(1958).

قلّص هيمنة الإقطاع على الريف.

وزّع أراضي على آلاف الفلاحين.

وضع الأساس لفك الارتباط بين الريف والعبودية الزراعية.

ب- قانون الأحوال الشخصية (1959).

أبرز قانون مدني موحد في تاريخ العراق.

أنصف المرأة نسبيًا في الزواج والإرث والطلاق.

ج- إنهاء التبعية الأجنبية:

انسحاب العراق من حلف بغداد.

طرد القواعد البريطانية والأمريكية.

إعلان الحياد الإيجابي والانفتاح على المعسكر الاشتراكي.

د- التعليم والتحديث الثقافي:

بناء مدارس وجامعات جديدة.

دعم المسرح والصحافة والثقافة الوطنية.

توسيع التعليم الفني والتقني.

⚠️ الاختلالات الجذرية والتحديات:

1. التمركز الفردي للسلطة:

عبد الكريم قاسم جمع السلطات بيده (رئيس وزراء، وزير دفاع، قائد الجيش)

غياب المؤسسات التشريعية والدستورية الفاعلة.

2. صراع الضباط والأحزاب:

صراعات دموية بين القوميين، الشيوعيين، والبعثيين.

محاولة اغتيال، ثم انقلاب، ثم انقلاب مضاد.

3. عسكرة الدولة والمجتمع:

الحرس القومي، والحرس الجمهوري، وجهاز الأمن باتوا أدوات قمع.

غياب المجتمع المدني الحر.

4. التخبّط الاقتصادي:

تأميمات واسعة دون كفاءة إدارية.

انعدام التخطيط بعيد الأمد.

الفساد الإداري وتضخم البيروقراطية.

⛓️ الانقلابات السياسية في الجمهورية الأولى:

الانقلاب	التاريخ	الجهة المنفذة	النتيجة
ثورة 14 تموز	1958	الضباط الأحرار	سقوط الملكية، إعلان الجمهورية
انقلاب 8 شباط	1963	البعثيون والقوميون	إعدام قاسم، صعود البعث
انقلاب 18 تشرين الثاني	1963	عبد السلام عارف طرد البعث،	إقامة نظام قومي
انقلاب 17 تموز	1968	البعث مجددًا	سقوط عارف، بداية عهد جديد

📉 الخلاصة السياسية والاجتماعية:

كانت الجمهورية الأولى تجربة عظيمة في النوايا... وفقيرة في البنية.

رغم ما تحقق من مكاسب اجتماعية وتشريعية، إلا أن غياب التوازن بين الشرعية الثورية والشرعية المؤسسية أدى إلى:

تساقط الحكومات.

تقلب الولاءات.

ضياع فرص التقدم الحقيقي.

ولم يُكتب للجمهورية أن تستقر، لأنها تأسست على سيف الانقلاب لا صندوق الانتخاب.

📜 التقييم الختامي للفصل الثاني:

المحور	التقييم
بناء المؤسسات الجمهورية	❌ هش وضعيف
الحريات والدستور	❌ مقيدة ومؤجلة
التنمية الاقتصادية	⚠️ جزئية ومتعثرة
إصلاحات اجتماعية	✅ جزئية لكن مهمة
الأمن والاستقرار	❌ متقلب ومتشنج
السياسة الخارجية	✅ سيادية واستقلالية

الفصل الثالث: العراق في ضل حزب البعث (1968-2003)

شهد العراق خلال هذه الحقبة واحدة من أكثر الفترات تأثيرًا في تاريخه المعاصر، استمرت لأكثر من ثلاثة عقود في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، أولًا بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر، ثم الرئيس صدام حسين. تميزت هذه المرحلة بسياسات الدولة المركزية، والاستقلال السياسي، ومحاولات بناء دولة قوية، رغم التحديات الإقليمية والدولية والحروب والصراعات.

38- 🏛 حكومة أحمد حسن البكر (1968-1979)

الفترة: 17 تموز 1968 – 16 تموز1979
رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء: أحمد حسن البكر
نائب الرئيس (ابتداءً من 1970): صدام حسين
السياق: انقلاب 17 تموز 1968 أعاد حزب البعث إلى السلطة، ولكن هذه المرة بصيغة أكثر تنظيمًا ودهاءً، ليتحول العراق من نظام انقلابي متقلب إلى نظام حزبي سلطوي قوي ومؤسسي.

1. السياق السياسي والاستيلاء على الحكم:

نفّذ حزب البعث انقلابًا أبيضًا على عبد الرحمن عارف بدعم من ضباط بعثيين وعسكريين قوميين، دون إطلاق رصاصة واحدة. وعُيّن اللواء أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية، فيما بدأ صدام حسين بالصعود التدريجي كنائب له، والمسؤول الفعلي عن الأمن والحزب.

تميز هذا العهد بمرحلتين:

1.ترسيخ سلطة الحزب وبناء قاعدة شعبية 1968-1973

2. السيطرة المطلقة على الدولة والاقتصاد والمجتمع 1973-1979

2.المنجزات الكبرى في عهد البكر:

أ- بناء الدولة والمؤسسات:

تأسيس "مجلس قيادة الثورة" كمصدر للسلطة العليا.

دمج الحزب في جميع مفاصل الدولة: التعليم، الجيش، الإعلام، النقابات.

إعادة تنظيم الجيش والأجهزة الأمنية تحت إشراف الحزب.

ب- تأميم النفط:(1972)

طُردت الشركات الأجنبية.

أنشئت شركة النفط الوطنية العراقية.

تضاعفت إيرادات الدولة، مما فتح الباب لمشاريع ضخمة.

ج-نهضة تنموية واسعة:

إطلاق خطة خمسية تنموية هي الأكبر في تاريخ العراق.

بناء آلاف المدارس والمستشفيات والطرق والسدود.

إنشاء مجمعات سكنية وصناعية وزراعية حديثة.

إطلاق مشاريع كبرى مثل سد الموصل، ومجمعات الإسكان في بغداد والبصرة.

د- إصلاحات اجتماعية:

مجانية التعليم في جميع مراحله.

إلزامية التعليم الأساسي.

دعم المرأة في العمل والتعليم، وزيادة تمثيلها السياسي.

ه- دعم الفلاحين:

توزيع الأراضي والمعدات بأسعار رمزية.

تشكيل تعاونيات زراعية.

دعم الإنتاج الزراعي والحيواني.

و- السياسة الخارجية:

تقوية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

دعم حركات التحرر العربية والفلسطينية.

تبنّي سياسة عدم الانحياز.

تحسين العلاقات مع دول الخليج مؤقتًا.

3. التحديات والصراعات:

❌ **النزاع الكردي:**

تصاعد الصراع مع القيادة الكردية بزعامة الملا مصطفى البارزاني.

اندلاع حرب مفتوحة (1974-1975).

انتهاء التمرد الكردي بعد اتفاق الجزائر مع إيران (1975) الذي أوقف الدعم الإيراني للأكراد.

❌ **المركزية والتسلط:**

تركّز السلطة تدريجيًا بيد صدام حسين.

القمع السياسي للمعارضة (الشيوعيين، الإسلاميين، القوميين العرب)

تحوّل النظام إلى دولة أمنية ومخابراتية تحت واجهة "اشتراكية تقدمية."

4. التقييم العام لحكومة البكر:

المحور	التقييم
بناء الدولة	✅ مؤسسي ومنظم
التنمية الاقتصادية	✅ شاملة ومتصاعدة
الحريات السياسية	❌ شبه معدومة
الأمن والاستقرار	✅ عالي تحت قبضة أمنية
السياسة الخارجية	✅ سيادية ومتوازنة
العلاقة بالأكراد	❌ عسكرية وقمعية
تهيئة الخلافة	⚠️ صعود تدريجي لصدام حسين

يمكن القول إن عهد البكر مثّل ذروة صعود الدولة المركزية البعثية، وكانت سنوات الثمانينات الذهبية اقتصاديًا وتنظيميًا، ولكنها زرعت أيضًا بذور الديكتاتورية الكاملة التي ستنفجر لاحقًا.

39- 🏛 حكومة صدام حسين (1979-2003)

الفترة: 16 تموز 1979 – 9 نيسان2003
رئيس الجمهورية والقائد العام ورئيس الوزراء: صدام حسين
السياق: بعد استقالة أحمد حسن البكر، تولّى نائبه صدام حسين الحكم منفردًا، ليبدأ عهد الدولة الأمنية المطلقة، ويدخل العراق في ثلاث حروب، رغم استمرار مشاريع التنمية والتعليم في بدايات العهد.

أبرز الحكومات:

1 .حكومة صدام الأولى (1979-1980)
–تميّزت بتعزيز سلطة الرئيس، وتحركات داخلية لتثبيت الاستقرار بعد استقالة البكر.

2 .حكومة الحرب (1980-1988)
–تولت إدارة شؤون الدولة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وركّزت على تعبئة الموارد وتعزيز الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي.

3 .حكومة ما بعد الحرب (1988-1990)
–فترة إعادة الإعمار السريع، أُطلق فيها مشروع إعادة بناء البنية التحتية، وتم إنشاء مشاريع عملاقة.

4 .حكومة ما بعد أزمة الكويت (1991-2003)
–دخل العراق في حصار اقتصادي خانق، وأُنشئت بطاقة التموين كنظام ناجح لتأمين الغذاء، رغم العقوبات. – أنشأت الدولة نظام السوق المركزي المدعوم، ومؤسسات جديدة لإدارة الأزمة.

أبرز المنجزات:

الصمود في وجه حصار اقتصادي غير مسبوق دام 13 عامًا.

الحفاظ على وحدة الدولة ومؤسساتها رغم الحروب والعزلة.

استمرار الخدمات الأساسية (كهرباء، مياه، تعليم) رغم القصف والعقوبات.

برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أدارته الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان الحد الأدنى من الغذاء والدواء.

بناء منشآت صناعية عسكرية ومدنية، بعضها ما زال قائمًا حتى اليوم.

أبرز التحديات:

حرب إيران (1980–1988): استنزفت الدولة ماليًا وبشريًا، لكنها كانت دفاعًا عن الحدود السيادية.

غزو الكويت (1990): أدى إلى عزلة سياسية واقتصادية عميقة.

الحصار (1991–2003): سبّب انهيار الدينار، وتفكك الطبقة الوسطى.

العدوان الأمريكي 2003: أدى إلى إسقاط النظام وتفكيك الدولة.

تحليل ختامي

رغم الجدل الذي أحاط بحكم حزب البعث، لا يمكن إغفال أن العراق في هذه المرحلة كان يتمتع بمؤسسات قوية، وبنية تحتية متطورة، ونظام إداري ومالي واضح. كما أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتُّبعت في فترتي البكر وصدام أسهمت في بناء قاعدة وطنية صلبة بمساعدة الأجهزة الأمنية والقمعية.

ومن الإنصاف القول إن الحكم في هذه المرحلة واجه ظروفًا قاسية خارجة عن إرادته، منها الحرب، والحصار، والتآمر الإقليمي والدولي. لكنّه استطاع الحفاظ على سيادة العراق، ومنع انهياره، ووفر الحد الأدنى من العيش الكريم لشعبه رغم ما أحاط به من عداء.

إن تقييم هذه المرحلة لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياقها التاريخي، وواجب الباحث الوطني أن يعرض الحقيقة بكل أبعادها، دون إغفال أو تحامل.

7. 📝 التقييم العام لحكومة صدام حسين:

المحور	التقييم
الحكم والإدارة	❌ فردية شمولية مطلقة
الاقتصاد والتنمية	✅ بداية قوية، ثم انهيار تام
الحريات العامة	❌ منعدمة تمامًا
السياسة الخارجية	❌ عزلة وصدامية
الأمن والاستقرار	✅ بالقوة والقمع
العدالة الاجتماعية	❌ مختلة ومتقلبة

حكم صدام حسين هو الأطول والأكثر تأثيرًا في العراق الحديث. لقد بُني على القوة والخوف والبروباغندا، وانتهى إلى العزلة والانهيار والغزو. ورغم ما أنجز في البنية التحتية والتعليم في بداياته، فإن الحروب الثلاثة ومركزة السلطة حول فرد واحد دمّرت كل مكتسبات الدولة. حيث تم إنهاء النظام بتاريخ 9نيسان 2003
عن طريق غزو عسكري أمريكي–بريطاني وتحالف دولي فكانت النتيجة انهيار مؤسسات الدولة وتفكيك الجيش وجميع الأجهزة الأمنية والعسكرية. والقي القبض عليه بتاريخ 13 كانون الأول 2003 في محافظة صلاح الدين عن طريق عملية عسكرية أمريكية(Red Dawn) ، وعثر عليه في غرفة داخل مزرعة تحت الأرض. وتمت محاكمته من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا وتم الإعدام بتاريخ 30 كانون الأول 2006 شنقًا حتى الموت وبعدها تم تنفيذ احكام الإعدام والسجون واحكام قاسية بحق اركان النظام.

📗 نهاية الفصل الثالث: التحليل الختامي لعهد حزب البعث(1968-2003)

🧭 من الدولة المركزية إلى الديكتاتورية المطلقة

35عامًا من الحكم بين النهضة والانهيار.

🔶 مقدمة تحليلية:

شكّل عهد حزب البعث أحد أكثر الفصول تعقيدًا وتناقضًا في تاريخ العراق.
فقد بدأ بحكومة قوية ومنظمة ومشاريع تنموية كبرى في عهد أحمد حسن البكر، لينتهي بـ نظام فردي قمعي دمّر الدولة والمجتمع في عهد صدام حسين.

شهد العراق في هذه الحقبة:

ذروة البناء المؤسسي.

وأقسى مراحل القمع السياسي.

وأعظم التضحيات الوطنية في الحروب.

وأسوأ انهيار اقتصادي واجتماعي.

🏗️ المنجزات البارزة خلال حكم البعث:

1. ✅ تأميم النفط (1972).

أنهى التبعية لشركات النفط الأجنبية.

ضاعف الإيرادات الوطنية.

مكّن الدولة من تمويل مشاريع كبرى.

2. ✅ بناء البنية التحتية:

سدود، طرق، مجمعات سكنية، مستشفيات، جامعات.

توسعة الكهرباء والماء والاتصالات على مستوى وطني.

3. ✅ التعليم:

إلزامية ومجانية التعليم.

ارتفاع معدلات محو الأمية.

نهضة علمية وجامعية في السبعينيات.

4. ✅ دعم الفئات الفقيرة:

إصلاحات زراعية.

توزيع أراضٍ

دعم فني ومالي للفلاحين والصناعات الصغيرة.

❌ المآخذ والانهيارات الكبرى:

1. ❌ عسكرة الدولة والمجتمع:

تجنيد إجباري واسع.

تحويل التعليم والإعلام إلى أدوات تعبئة حربية.

عسكرة الاقتصاد في الثمانينات.

2. ❌ الديكتاتورية والسلطة الفردية:

تركيز السلطة بيد صدام حسين.

تحويل البعث إلى حزب طاعة مطلقة.

تصفيات سياسية داخل الحزب والأسرة.

3. ❌ الحروب والكوارث:

الحرب	الفترة	النتائج
حرب إيران	1980–1988	مئات الآلاف من القتلى، ديون، إنهاك اقتصادي
غزو الكويت	1990	عزلة دولية، عقوبات، دمار شامل
الغزو الأمريكي	2003	إسقاط النظام، انهيار الدولة

4. ❌ العقوبات والحصار (1991-2003).

انهيار العملة العراقية.

ارتفاع نسبة الفقر وسوء التغذية.

تفكك مؤسسات الدولة، وبروز اقتصاد السوق السوداء.

📘 تمهيد للفصل الرابع:

في الفصل القادم، ننتقل إلى العراق بعد (2003).

الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام.

الدستور الجديد والنظام البرلماني.

صعود الطائفية، والإرهاب، والانقسام السياسي.

تحديات بناء الدولة بعد الحرب، وبروز الفساد.

▨ الفصل الرابع: العراق بعد 2003 – من الاحتلال إلى النظام البرلماني

🏛 من الدولة الأمنية إلى الفوضى الدستورية

40- حكومة مجلس الحكم الانتقالي (2003-2004)

الفترة: 13 تموز 2003 – 1 حزيران2004
التوصيف: حكومة انتقالية غير منتخبة، أنشأها الاحتلال الأمريكي بعد غزو العراق وسقوط نظام صدام حسين. ضمّت 25 عضوًا يمثلون مختلف الطوائف والعرقيات، وتناوبوا على رئاسة المجلس شهريًا.

1. السياق السياسي:

سقوط بغداد في 9 نيسان 2003 بعد غزو أمريكي-بريطاني.

حل الجيش العراقي، وحزب البعث، وأجهزة الدولة بموجب قرار بول بريمر رقم 1 و2.

إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر، والتي شكّلت "مجلس الحكم" كمجلس شكلي لإدارة العراق.

2. منجزات مجلس الحكم:

أ- إصدار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (آذار 2004)

وثيقة شبه دستورية مهدت لكتابة الدستور الدائم لاحقًا.

نص على الحريات والحقوق السياسية، وتقاسم السلطات، والفدرالية.

ب- تعيين وزراء عراقيين مدنيين:

تشكيل وزارات تحت إشراف أمريكي.

تعيين أول وزيرة امرأة ووزير كردي ووزير تركماني في مناصب سيادية.

ج- إنهاء الحظر الدولي على العراق:

استعادة بعض الأموال المجمدة.

إطلاق مشاريع دعم من البنك الدولي وصندوق النقد.

3. التحديات والسلبيات:

افتقار المجلس لأي شرعية انتخابية.

خضوعه التام لإرادة الاحتلال.

ظهور أولى بوادر الطائفية السياسية والمحاصصة.

تصاعد المقاومة المسلح ضد الاحتلال في الوسط والجنوب.

فشل في بناء أجهزة أمنية فعالة.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
شرعية الحكم	❌ منعدمة (غير منتخبة)
دور المؤسسات	⚠️ تحت التأسيس
الأمن والاستقرار	❌ منعدم
الحريات السياسية	✅ أُطلقت بشكل واسع
العلاقة مع الشعب	❌ ضعيفة

كان مجلس الحكم ولادة مضطربة للعراق الجديد، مثقلًا بإرث الاحتلال، وموسومًا بالتجريب السياسي والطائفي.

41- 🏛 حكومة إياد علاوي الانتقالية (2004-2005)

الفترة: 1 حزيران 2004 – 3 أيار2005
رئيس الوزراء: د. إياد علاوي
رئيس الجمهورية (مؤقت): الشيخ غازي الياور
السياق: استلام الحكومة العراقية المؤقتة للسلطة من سلطة الاحتلال الأمريكي، مع استمرار الوجود العسكري الأميركي، وبدء عملية كتابة الدستور.

1. السياق السياسي:

سُلِّمت السلطة شكليًا من بول بريمر إلى إياد علاوي في حزيران2004 **.**

أول حكومة انتقالية عراقية تتولى مسؤوليات تنفيذية فعلية منذ الاحتلال.

كانت مهمتها التحضير لانتخابات عامة ووضع أساس الدستور الجديد.

2. أهم المنجزات:

أ- تنظيم أول انتخابات حرة (يناير 2005)

انتخابات لاختيار الجمعية الوطنية الانتقالية.

شهدت مشاركة شعبية واسعة رغم الأوضاع الأمنية.

ب- بدء صياغة الدستور العراقي الدائم:

تشكيل لجنة منتخبة لصياغة دستور جديد.

إطلاق نقاشات واسعة حول الفدرالية، الهوية، والدين والدولة.

ج- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية:

تأسيس وزارة الداخلية والدفاع الجديدة.

تدريب قوات الشرطة والجيش العراقي.

محاولات لمسك الملف الأمني في المحافظات تدريجيًا.

د- العلاقات الخارجية:

استعادة مقعد العراق في الجامعة العربية.

توقيع اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة.

3. التحديات والصعوبات:

❌ **الانفلات الأمني:**

صعود التمرد المسلح في المناطق السنية.

تفجير مراكز الشرطة ومقرات الدولة.

انتشار ميليشيات مسلحة في الجنوب.

❌ **ضعف الأداء الحكومي:**

سيطرة الأحزاب على الوزارات.

تفشي المحاصصة الطائفية.

بطء في إيصال الخدمات الأساسية.

❌ **التبعية السياسية:**

استمرار التأثير الأمريكي الكبير.

صراعات داخل مجلس الوزراء على الصلاحيات.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الأمن والاستقرار	❌ هش جداً
الإدارة الحكومية	⚠️ محدودة ومرتبكة
الشرعية السياسية	✅ جزئية (بعد الانتخابات)
الحريات السياسية	✅ موسعة
كتابة الدستور	✅ انطلقت فعلياً

مثّلت حكومة علاوي بداية الانتقال من الاحتلال إلى الحكم الذاتي، لكنها كانت انتقالاً مرتبكًا وسط انفجارات وأزمات متلاحقة.

42- 🏛️ حكومة إبراهيم الجعفري (2005-2006)

الفترة: 3 أيار 2005 – 20 أيار2006
رئيس الوزراء: د. إبراهيم الجعفري
رئيس الجمهورية: جلال طالباني
السياق: أول حكومة منتخبة بعد سقوط النظام، جاءت بعد التصويت على الدستور العراقي الجديد (2005)، وشكّلت من خلال تحالفات طائفية وعرقية ضمن مجلس النواب.

1. السياق السياسي والدستوري:

انتخاب الجمعية الوطنية (يناير 2005) ثم التصويت الشعبي على الدستور (أكتوبر 2005)

تأسيس النظام البرلماني، وتكريس المحاصصة الطائفية والقومية في تشكيل الحكومة.

تحالفات بين الأحزاب الشيعية (الائتلاف العراقي الموحد)، الأكراد (التحالف الكردستاني)، ومشاركة محدودة للعرب السنّة.

2. أهم المنجزات:

أ- إقرار الدستور العراقي (15 تشرين الأول 2005)

نص على الفدرالية، والحقوق السياسية، واللامركزية الإدارية.

حدّد شكل النظام: جمهوري – نيابي – اتحادي.

ب- إجراء الانتخابات العامة (15 كانون الأول 2005)

ثاني انتخابات برلمانية بعد الاحتلال.

تشكيل البرلمان الدائم المكون من 275 نائبًا.

ج- إقرار الحريات العامة:

السماح بتأسيس العشرات من القنوات الفضائية والصحف.

حرية تشكيل الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

3. التحديات والانهيارات:

❌ **انفجار العنف الطائفي:**

تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء (22 شباط 2006)

اندلاع موجة قتل على الهوية واختطافات وتهجير قسري.

نشوء الميليشيات الطائفية.

❌ **عجز أمني وإداري:**

فشل الحكومة في بسط الأمن.

ضعف السيطرة على الأجهزة الأمنية المخترقة سياسيًا.

تصاعد الفساد الإداري والمالي.

❌ أزمة سياسية داخلية:

خلافات بين القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية.

ضغوط أمريكية لإقصاء الجعفري لاحقًا بسبب عجزه عن ضبط الأوضاع.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الشرعية السياسية	✅ مكتسبة عبر الانتخابات
الأمن والاستقرار	❌ منهار تمامًا
أداء الحكومة	❌ ضعيف ومشتت
مستوى الحريات	✅ مرتفع نسبيًا
الفساد والمحاصصة	❌ مستفحل

حكومة الجعفري كانت حكومة "الدستور الجديد"، لكنها فشلت في الحفاظ على وحدة الدولة أو حماية المدنيين من نيران الحرب الطائفية المتصاعدة.

43- 🏛 حكومة نوري المالكي الأولى (2006-2010)

الفترة: 20 أيار 2006 – 21 كانون الأول2010
رئيس الوزراء: نوري كامل المالكي
رئيس الجمهورية: جلال طالباني
السياق: حكومة ما بعد الحرب الطائفية، تشكّلت بعد إخفاق الجعفري في السيطرة على الأمن، بدعم أمريكي وإيراني مشترك لتسوية الأوضاع وبسط سلطة الدولة على جميع المحافظات.

1. السياق السياسي:

استمرار موجات العنف الطائفي بعد تفجير سامراء.

تزايد تدخل الميليشيات في مؤسسات الدولة.

تسوية بين الكتل السياسية لاختيار المالكي بديلاً عن الجعفري ضمن الائتلاف الشيعي.

ضغط أمريكي مكثّف لتثبيت حكومة "وحدة وطنية" تضم الجميع.

2. أهم المنجزات:

أ- خطة "فرض القانون" في بغداد (2007).

حملة أمنية كبرى بمشاركة القوات الأمريكية والعراقية.

تقليص نسبي للعنف في بغداد.

تفكيك بعض خلايا القاعدة والميليشيات المنفلتة.

ب- إعادة بسط نفوذ الدولة في الجنوب والبصرة:

عملية "صولة الفرسان" (2008) ضد جيش المهدي في البصرة والعمارة.

تقليص سطوة الميليشيات المسلحة.

تعزيز سلطة الحكومة الاتحادية.

ج- بناء مؤسسات أمنية جديدة:

تعزيز قدرات الجيش والشرطة.

تدريب ضباط جدد بالتعاون مع القوات الأمريكية.

فتح مراكز تطوع وخدمات مدنية.

د- تحسين العلاقات الخارجية:

زيارات رسمية إلى الدول العربية.

عودة سفراء عرب إلى بغداد.

دعم أمريكي مباشر في ملف المصالحة الوطنية.

3. التحديات والانهيارات:

❌ **الفساد:**

تضخم الجهاز الحكومي.

تفشّي الرشوة والصفقات السياسية.

نهب المال العام دون محاسبة فعلية.

❌ **المحاصصة واستمرار الانقسام:**

خلافات حادة بين العرب والكرد.

تعطيل قوانين حيوية بسبب الانقسامات السياسية.

هيمنة حزبية على الوزارات.

❌ تهميش المعارضة:

تراجع دور القوى السنية المعارضة.

إخفاق في إرساء مصالحة وطنية شاملة.

زيادة سلطة المالكي وصراعه مع خصومه السياسيين.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الأمن والاستقرار	⚠️ نسبي ومحصور في بعض المناطق
الأداء الحكومي	⚠️ إداري جزئي/سياسي ضعيف
مستوى الحريات	✅ مستمر لكن مراقب
الفساد والمحاصصة	❌ مستفحل ومتوسع
بسط سلطة الدولة	✅ نسبي في البصرة وبغداد

حكومة المالكي الأولى حاولت "فرض القانون"، لكنها فشلت في فرض العدالة والمساءلة. الأمن تحسّن نسبيًا، لكن الدولة بقيت منقسمة على نفسها، والسلطة بدأت تتركز بيد رئيس الوزراء.

44- 🏛 حكومة نوري المالكي الثانية (2010-2014)

الفترة: 21 كانون الأول 2010 – 8 أيلول2014
رئيس الوزراء: نوري المالكي
رئيس الجمهورية: جلال طالباني حتى (2014)
السياق: رغم فوز القائمة العراقية (بقيادة إياد علاوي) بأعلى المقاعد في انتخابات 2010، تم تكليف نوري المالكي لتشكيل الحكومة نتيجة توافقات طائفية وإقليمية معقدة، أبرزها "اتفاق أربيل."

1. السياق السياسي:

انسحاب القوات الأمريكية بالكامل من العراق نهاية 2011.
تصاعد الخلافات مع الكتل السنية والكردية.

تزايد هيمنة المالكي على مؤسسات الدولة، خاصة القضاء والأمن.

بداية مرحلة من الاستئثار بالسلطة وتقويض التوازن السياسي.

2. أهم المنجزات:

أ-الانسحاب الأمريكي (ديسمبر 2011)

إعلان "استعادة السيادة الكاملة."

مغادرة آخر جندي أمريكي وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

بقاء مستشارين أمريكيين في السفارات والبرامج التدريبية.

ب- مشاريع بنى تحتية وخدمات:

بناء بعض المجمعات السكنية.

توسيع شبكة الكهرباء (مع استمرار الانقطاع)

إطلاق مشاريع للطرق والمدارس والمستشفيات (بشكل محدود)

ج- سيطرة مركزية على بعض المناطق:

المالكي أحكم قبضته على بغداد، وبعض المحافظات الجنوبية.

تفكيك اعتصامات ومراكز احتجاج بقوة الدولة.

3. السلبيات والانهيارات:

❌ التدهور السياسي:

تجاهل نتائج الانتخابات، وتهميش القائمة الفائزة.

مذكرات اعتقال بحق طارق الهاشمي (نائب الرئيس)

انسحاب القوى السنية والكردية تدريجًا من الحكومة.

❌ الفساد الواسع:

نهب مليارات الدولارات من المشاريع.

ضعف القضاء الرقابي.

إحالة عدد قليل من الفاسدين للمحاسبة.

❌ انهيار أمني:

تفجيرات متكررة في بغداد والمحافظات.

تدهور الثقة بالجيش والشرطة.

اعتصامات شعبية في الأنبار والموصل وسامراء.

❌صعود داعش:

الإهمال الأمني والسياسي في المناطق السنية.

انسحاب الجيش من الموصل في حزيران2014 .

سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على ثلث العراق.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الأداء الحكومي	❌ استئثاري ومركزي
الأمن والاستقرار	❌ منهار مع نهاية الحكومة
المصالحة الوطنية	❌ شبه معدومة
العلاقات الإقليمية	❌ متوترة
مستوى الفساد	❌ قياسي

شهدت هذه الحكومة ذروة الانقسام السياسي والاستقطاب الطائفي، وانتهت بكارثة كبرى: سقوط الموصل وصعود تنظيم داعش الارهابي ما أنهى حكم المالكي وأجبره على الاستقالة في أيلول2014. حيث شكّل سقوط الموصل في 10 حزيران 2014 نقطة الانهيار الأخطر في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، إذ أدى إلى سقوط محافظة نينوى بالكامل وخروج أجزاء واسعة من محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك عن سيطرة الحكومة. استغل تنظيم داعش هذا الانهيار ففرض احتلالًا دمويًا اتسم بالمجازر الجماعية، أبرزها جريمة سبايكر، والتدمير الممنهج للمدن والبنى التحتية والآثار، فضلًا عن تهجير ملايين العراقيين وارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق الإيزيديين والمسيحيين، شملت القتل الجماعي واغتصاب النساء واستعبادهن، ما جعل تلك المرحلة من أكثر الفصول دموية وسوادًا في تاريخ العراق المعاصر.

45- حكومة حيدر العبادي (2014-2018)

الفترة: 8 أيلول 2014 – 25 تشرين الأول2018
رئيس الوزراء: د. حيدر العبادي
رئيس الجمهورية: فؤاد معصوم
السياق: تشكّلت الحكومة بعد سقوط الموصل وثلث أراضي العراق بيد تنظيم داعش، وتحت ضغط إقليمي ودولي لاستبدال نوري المالكي وتشكيل حكومة قادرة على إنقاذ البلاد من الانهيار الكامل.

1. السياق السياسي:

انهيار ثقة الشارع بالحكومة المركزية.

دعم أمريكي–إيراني مشترك لتسوية سياسية عاجلة.

إعلان "التحالف الدولي لمحاربة داعش" بقيادة واشنطن.

دعم مرجعي (فتوى الجهاد الكفائي) وتشكيل الحشد الشعبي وحشد عشائري.

2. أهم المنجزات:

أ- استعادة الأراضي من داعش (2015-2017)

معارك تحرير المحافظات: صلاح الدين، الأنبار، نينوى.

إعلان النصر الكامل على داعش في كانون الأول2017 **.**

مشاركة الجيش، مكافحة الإرهاب، الحشد الشعبي، العشائر.

ب- استعادة الثقة الدولية:

عودة الدعم الدولي للعراق.

مؤتمرات لإعادة الإعمار (مثل مؤتمر الكويت 2018)

تخفيف العزلة السياسية عن العراق.

ج- إصلاحات إدارية محدودة:

حملة تقشف لمواجهة العجز المالي.

تقليص الوزارات والرواتب العليا.

محاولة ضرب المحاصصة في بعض التعيينات.

د- الامتناع عن الصدام الطائفي:

خطاب معتدل، وابتعاد عن التجييش الطائفي.

إبقاء مسافة بين الحكومة والميليشيات رغم الضغوط.

3. التحديات والسلبيات:

❌ **سوء الخدمات:**

استمرار أزمة الكهرباء والماء في معظم المحافظات.

احتجاجات واسعة في البصرة (2015-2018).

عجز الدولة عن تلبية المطالب المعيشية.

❌ **البطالة والفساد:**

ارتفاع نسب البطالة بين الشباب.

ملفات فساد بلا محاسبة حقيقية.

استمرار المحاصصة في توزيع المناصب.

❌ **أزمة كردستان (استفتاء 2017)**

أجرت حكومة الإقليم استفتاء الاستقلال في أيلول2017 .

ردّت بغداد بفرض إجراءات أمنية واقتصادية.

استعادة كركوك والمناطق المتنازع عليها بالقوة.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
الأمن والاستقرار	✅ تحقق بتحرير الأراضي
الأداء الحكومي	⚠️ جيد أمنيًا، ضعيف خدميًا
الفساد والمحاصصة	❌ مستمر
العلاقات الدولية	✅ شهدت تحسّنًا كبيرًا
العلاقة مع الأقاليم	❌ توتر مع إقليم كردستان

حكومة العبادي أنقذت الدولة من الانهيار، وهزمت داعش عسكريًا، لكنها فشلت في تحقيق نقلة نوعية في الخدمات أو مكافحة الفساد، ما أدى إلى تراجع شعبيتها وحرمانها من ولاية ثانية.

46- 🏛 حكومة عادل عبد المهدي (2018-2019)

الفترة: 25 تشرين الأول 2018 – 30 تشرين الثاني2019
رئيس الوزراء: عادل عبد المهدي
رئيس الجمهورية: برهم صالح
السياق: حكومة توافق سياسي بعد انتخابات شهدت نسب مشاركة منخفضة، وجاءت نتيجة اتفاق بين تحالف "الفتح" و"سائرون"، وسط آمال بإصلاحات اقتصادية وخدمية.

1.السياق السياسي:

حكومة "تكنوقراط توافقية" لم تستند إلى كتلة برلمانية واضحة.

عبد المهدي اختير كمرشح وسط لتجاوز خلافات القوى الكبرى.

مطالب متزايدة من الشارع بمحاربة الفساد وتحسين الخدمات.

2. أهم المنجزات:

أ- خطوات أولية في إصلاح الاقتصاد:

توقيع عقود نفطية وكهربائية مع شركات عالمية.

محاولة فتح استثمارات صينية طويلة الأمد.

دفع رواتب الموظفين بانتظام رغم الضغوط المالية.

ب_ علاقات خارجية متوازنة:

زيارة الصين وتوقيع "اتفاق الإطار الاستراتيجي."

سياسة التوازن بين إيران وأمريكا دون انحياز علني.

انفتاح نسبي على دول الخليج والأردن.

3. الانهيار السياسي:

❌ **ضعف السيطرة على السلاح المنفلت:**

تصاعد نفوذ الميليشيات.

اغتيالات واعتقالات خارج القانون.

قصف متكرر لمقرات عسكرية أمريكية.

❌ **تفاقم أزمة الخدمات:**

استمرار أزمة الكهرباء والماء والبطالة.

فساد في التعيينات والمشاريع.

❌ **انفجار الاحتجاجات الشعبية ثورة تشرين المجيدة (تشرين الأول 2019)**

مظاهرات شبابية واسعة في بغداد والجنوب.

قُتل فيها أكثر من 800 متظاهر، وأصيب الآلاف.

سقوط كبير في ثقة الشارع بالحكومة.

4. الاستقالة:

تحت ضغط الشارع أعلن عبد المهدي استقالته في 29 تشرين الثاني2019 .

استمر بتصريف الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.

5. التقييم العام:

المحور	التقييم
الأداء التنفيذي	❌ ضعيف ومتردد
الأمن والاستقرار	❌ هش مع سلاح منفلت
العلاقة مع الشعب	❌ منعدمة بعد المظاهرات
العلاقات الخارجية	✅ متوازنة
الفساد والخدمات	❌ بلا إنجازات حقيقية

كانت حكومة عبد المهدي قصيرة العمر، واسعة الإحباط، قاتلة للثقة. شهدت انفجارًا شعبيًا غير مسبوق، وانتهت بسقوط أخلاقي وسياسي لا يقل عن سقوط حكومات الحروب السابقة.
حيث اندلعت ثورة تشرين في 1 تشرين الأول 2019 كحراك شعبي شبابي واسع احتجاجًا على الفساد والبطالة وسوء الخدمات وهيمنة السلاح خارج الدولة، وواجهتها السلطة بعنف مفرط أسفر عن مئات الشهداء وآلاف الجرحى. ورغم القمع، استمر الحراك وفرض ضغطًا شعبيًا وسياسيًا غير مسبوق، ما أدى في 29 تشرين الثاني 2019 إلى استقالة حكومة عادل عبد المهدي، لتُسجل تشرين كأول انتفاضة شعبية سلمية تُسقط حكومة منتخبة في العراق بعد 2003.

47- 🏛 حكومة مصطفى الكاظمي (2020-2022)

الفترة: 7 أيار 2020 – 27 تشرين الأول2022
رئيس الوزراء: مصطفى الكاظمي
رئيس الجمهورية: برهم صالح
السياق: حكومة انتقالية جاءت بعد احتجاجات تشرين واستقالة حكومة عبد المهدي، وسط فراغ سياسي وغضب شعبي عارم. الكاظمي، القادم من رئاسة جهاز المخابرات، كُلّف بمهمة حساسة: التهيئة لانتخابات مبكرة، تهدئة الشارع، وإعادة الثقة بمؤسسات الدولة.

1. السياق السياسي:

تراجع هيبة الأحزاب التقليدية بعد تشرين2019 **.**

ضغط شعبي ومرجعي لتغيير النهج السياسي.

تعهّد الكاظمي بحماية المتظاهرين، وكشف قتلتهم، وإجراء انتخابات مبكرة.

استمرار الانقسام بين قوى تشرين و"الإطار التنسيقي" من جهة، وكتل أخرى من جهة ثانية.

2. أهم المنجزات:

أ- تنظيم انتخابات مبكرة (10 تشرين الأول 2021)

أجريت لأول مرة وفق قانون جديد بدوائر متعددة.

نتائج الانتخابات أفرزت قوى جديدة (مثل التيار الصدري وتشرين)

شهدت مراقبة دولية وأممية أشادت بنزاهتها.

ب- تهدئة نسبية للأوضاع الأمنية:

تراجع التفجيرات الكبيرة.

مواجهة محدودة للسلاح المنفلت، دون تفكيكه.

محاولات لمسك الحدود ومنع التهريب.

ج- علاقات خارجية متقدمة:

استضافة "قمة بغداد للتعاون والشراكة" (2021) بحضور دول عربية وإقليمية.

توازن في العلاقات مع إيران وأمريكا ودول الخليج.

وساطة عراقية بين إيران والسعودية.

د- تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية:

انتعاش احتياطي البنك المركزي.

صعود سعر النفط أعاد بعض التوازن المالي.

تطبيق خطوات رقمية في الجمارك والرواتب والتقاعد.

3. التحديات والإخفاقات:

❌ **عدم كشف قتلة المتظاهرين:**

لم تُقدَّم أسماء واضحة.

بقي الملف عالقًا رغم الوعود المستمرة.

❌ **ضعف السيطرة على الميليشيات:**

استمرار الهجمات على القواعد الأمريكية.

محاولة اغتيال الكاظمي (2021) بطائرة مسيّرة.

❌ **انسداد سياسي بعد الانتخابات:**

مقاطعة بعض القوى لنتائج الاقتراع.

تصاعد التوتر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي.

فشل البرلمان في تشكيل حكومة جديدة لعدة أشهر.

4. التقييم العام:

المحور	التقييم
التهيئة للانتخابات	✅ أنجزها بنجاح
تهدئة الأزمات	⚠️ جزئية ومؤقتة
محاربة الفساد	❌ بلا نتائج ملموسة
كشف قتلة المتظاهرين	❌ لم يتم التحقيق الجاد
الأداء الاقتصادي	✅ نسبيًا جيد مع تحسن الأسعار

حكومة الكاظمي كانت مرحلة انتقالية بأمل محدود ونتائج جزئية، أدّت واجبها الانتخابي، لكنها لم تتمكن من تغيير المشهد السياسي المتأزم أو حسم ملفات الدولة العميقة.

48- 🏛️ حكومة محمد شياع السوداني (2022-2025)

الفترة: من 27 تشرين الأول 2022 – نهاية 2025
رئيس الوزراء: محمد شياع السوداني
رئيس الجمهورية: عبد اللطيف رشيد
السياق: جاءت الحكومة بعد انسحاب التيار الصدري من البرلمان، وفوز "الإطار التنسيقي" بتشكيل الكتلة الأكبر. السوداني اختير كمرشح توافقي خلفًا لأزمة سياسية دامت أكثر من عام بعد انتخابات2021 .

1. السياق السياسي:

فراغ حكومي دام أكثر من 12 شهرًا بعد الانتخابات.

اقتحام البرلمان من قبل أنصار التيار الصدري.

تشكيل الحكومة بعد توافق داخل "الإطار التنسيقي" ودعم جزئي من قوى أخرى.

السوداني أعلن تشكيل حكومة "خدمات ومحاربة الفساد."

2. أبرز المنجزات حتى الآن:

أ- إطلاق "منهاج وزاري خَدَمي:"

التركيز على مشاريع البنية التحتية.

تعيين آلاف الموظفين ضمن برنامج "الأجر اليومي" و"العقود."

مشاريع سكنية (مشروع بسماية، ودور الفقراء)

ب_ تحسن إيرادات الدولة:

ارتفاع أسعار النفط رفع الاحتياطي النقدي إلى مستويات غير مسبوقة.

تثبيت سعر صرف الدينار (مؤقتًا)، ثم إعادة تخفيضه لأسباب اقتصادية.

ج- علاقات إقليمية نشطة:

زيارات متكررة لإيران، تركيا، السعودية، الأردن.

اتفاقات أمنية واقتصادية لتثبيت الاستقرار.

د- حملات ضد الفساد:

اعتقالات بارزة في ملفات "الضرائب" و"المنافذ الحدودية."

إعلان استرداد أموال منهوبة (جزئيًا)

تشكيل جهاز تحقيق خاص بمكتب رئيس الوزراء.

3. التحديات المستمرة:

❌ **سطوة السلاح المنفلت:**

ميليشيات لا تزال تسيطر على مناطق ونقاط نفوذ.

وجود مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة فعليًا.

❌ **ضعف الخدمات:**

استمرار أزمة الكهرباء والماء.

تراجع البنية التحتية في معظم المحافظات.

❌ **أزمة الثقة السياسية:**

التيار الصدري خارج النظام السياسي.

توتر غير معلن مع بعض القوى الكردية والسنية.

مطالبات بانتخابات مبكرة من الشارع وتشرين.

❌ **الاقتصاد غير المنتج:**

اعتماد شبه كلي على النفط.

غياب مشاريع تنموية حقيقية للصناعة والزراعة.

4. التقييم المرحلي:

المحور	التقييم
الأداء التنفيذي	⚠️ مقبول نسبياً
مكافحة الفساد	⚠️ بدأت لكنها غير كافية
الأمن والاستقرار	✅ مستقر نسبيًا
الخدمات	❌ لم تتحسن بوضوح حتى الآن
العلاقات الخارجية	✅ متوازنة ومتقدمة

حكومة السوداني لا تزال تحت الاختبار الشعبي والسياسي. أمامها فرصة تاريخية لكسب ثقة الشارع، لكنها ستفشل كما فشل أسلافها إن لم تُنجز ملفي الخدمات والعدالة. حيث شهدت حكومة محمد شياع السوداني تنفيذ مشاريع خدمية ملموسة شملت بناء الطرق والجسور وأعمال تبليط وإعمار مشاريع في عدد من المدن، غير أن هذه الإنجازات تحققت ضمن بيئة سياسية وأمنية اتسمت بسطوة الأحزاب المسلحة والميليشيات على جزء من القرار التنفيذي، فضلًا عن تدخلات خارجية واضحة، ولا سيما من قبل إيران والولايات المتحدة، حيث انعكس صراعهما على الشأن العراقي عبر أطراف داخلية مرتبطة بهما، ما قيّد سيادة القرار الوطني وحال دون تحويل الاستقرار النسبي والمشاريع الخدمية إلى إصلاح مؤسسي مستدام.

التحليل الختامي للفصل الرابع: العراق من (2003-2025)

شكل عام 2003 نقطة تحول جذري في تاريخ الدولة العراقية المعاصرة، حيث انتهى حكم استمر أكثر من ثلاثة عقود بقيادة نظام شمولي مركزي، ودخل العراق مرحلة جديدة حملت عنوان "التحول الديمقراطي"، لكنها اتسمت منذ بدايتها بالارتباك السياسي، والتدخل الخارجي، والتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الجسيمة.

من الناحية السياسية، يمكن القول إن العراق قد شهد للمرة الأولى بعد عام 2003 عملية تأسيس لنظام سياسي تعددي ودستوري، أُنجز فيه دستور دائم وجرى فيه تداول للسلطة عبر الانتخابات، ولو بشكل متعثر. وقد مثّل هذا التحول في شكله خطوة مهمة باتجاه بناء الدولة الحديثة، لكنه في مضمونه ظل رهينًا لمنطق المحاصصة الطائفية والإثنية الذي أفرغ تلك المؤسسات من جوهرها، وكرّس هيمنة القوى الحزبية على حساب المواطنة والدولة وسيطرة وتدخل دول الجوار من ضمنها ايران وتركيا والولايات المتحدة الامريكية بالشأن السياسي والقرار السيادي وتشكيل الحكومات والوزارات والتعيينات فما زال العراق غير مكتمل السيادة والقرار السيادي بسبب التدخلات الخارجية.

اقتصاديًا واجتماعيًا، لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تلبية طموحات الشعب. رغم الوفرة المالية التي حصلت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بقيت الخدمات العامة في أدنى مستوياتها، وتفشى الفساد في جميع مفاصل الدولة، وتحولت الوظيفة العامة إلى وسيلة للولاء الحزبي وليس لبناء مؤسسات كفوءة. ولم يُبذل جهد حقيقي لإصلاح البنى التحتية أو دعم الاقتصاد الوطني خارج الإطار الريعي.

الأمن كان العنوان الأكثر إيلامًا خلال هذه المرحلة. فبينما فشلت الحكومات الأولى بعد 2003 في حماية العراقيين من الهجمات الإرهابية، شهدت البلاد في الفترة الممتدة من عام 2006 إلى 2008 حربًا طائفية شرسة هددت وجود الدولة ذاته. وبعدها، ومع انهيار ثلث البلاد وسقوط الموصل في قبضة تنظيم داعش عام 2014، بلغت الأزمة الأمنية ذروتها، قبل أن تتمكن حكومة العبادي من استعادة السيطرة في حملة عسكرية وطنية كبرى، لكنها لم تواكب ذلك بإصلاح سياسي أو اقتصادي حقيقي.

أما على صعيد الحريات العامة، فقد سُمح بفضاء سياسي وإعلامي واسع بعد 2003، إلا أن هذه الحرية ظلت مهددة من قبل الميليشيات والسلاح غير المنضبط، وافتقرت إلى بيئة قانونية تحميها وتضمن سلامة ممارستها، مما جعلها منقوصة وغير مستقرة.

إن الخلاصة التي يمكن الوصول إليها هي أن الدولة العراقية بعد عام 2003 دخلت عهدًا جديدًا شكليًا، لكنها لم تتعافَ مؤسسيًا. فقد تمت إعادة بناء النظام السياسي، لكن دون إصلاح عميق في البنية الاجتماعية أو القيم السياسية أو المعايير الإدارية. وتحولت بعض التجارب الإيجابية إلى فرص ضائعة، بسبب ضعف الإرادة السياسية، وغياب القيادة الوطنية الموحدة، واستمرار التدخلات الأجنبية.

إن هذه المرحلة تمثل في حقيقتها اختبارًا مستمرًا لمفهوم الدولة في العراق: هل هو مشروع وطني جامع، أم ساحة لتقاسم النفوذ؟ وهو سؤال سيبقى مفتوحًا ما لم تتوفر إرادة جادة لتصحيح المسار، وبناء دولة مدنية قائمة على القانون، والعدالة، والمواطنة.

📘 الفصل الخامس: التقييم العام لمسار الحكومات العراقية(1920–2025)

عنوان الفصل: من الدولة الفتيّة إلى الدولة المأزومة – تحليل تاريخي لمسار الحكومات العراقية عبر قرن من الزمان

تمهيد:

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1920 وحتى يومنا هذا، شهد العراق تعاقب عشرات الحكومات التي اختلفت في شكلها ونظامها ومرجعياتها، لكنها اشتركت في كونها جزءًا من محاولة تأسيس "دولة ذات سيادة ومؤسسات". وبين النظام الملكي، والجمهوري، والعسكري، والدكتاتوري، والبرلماني، مرت التجربة العراقية بمنعطفات حادة، لم تُمكّن الدولة من بلوغ حالة الاستقرار المؤسساتي طويل الأمد.

أولًا: تقييم العهد الملكي (1921-1958)

رغم أنه وُلد تحت مظلة الانتداب البريطاني، إلا أن العهد الملكي شهد تأسيس اللبنات الأولى للدولة العراقية. تمت صياغة دستور 1925 الذي أرسى النظام النيابي، وجرت انتخابات وانتقال للسلطة، وتم تأسيس مؤسسات مدنية وعسكرية.

الحكومات الملكية ركّزت على التعليم، وبناء البنية التحتية، وشهدت استقرارًا نسبيًا مقارنة بالعصور اللاحقة. غير أن إشكالية العلاقة مع العشائر، وضعف العدالة الاجتماعية، والهيمنة البريطانية، مهّدت لتصاعد السخط الشعبي، وانتهت بثورة 14 تموز1958 .

السمات:

بناء مؤسسات أولية

غلبة النخبوية على المشاركة السياسية

توازن إقليمي نسبي

ضعف في العدالة الاجتماعية

ثانيًا: العهد الجمهوري العسكري وشبه العسكري (1958-2003)

جاءت الثورة بانقلاب دموي قاد إلى نظام جمهوري عسكري، سرعان ما تحول إلى منظومة استبدادية بوليسية خصوصًا بعد صعود حزب البعث إلى السلطة.

تميزت الحكومات في هذا العهد بالشخصنة الشديدة للسلطة، وغياب المؤسسات، وانعدام الحريات، والانخراط في حروب كارثية داخلية وخارجية. رغم بعض الإنجازات في البنية التحتية والتعليم في السبعينات، إلا أن الدولة انهارت سياسيًا في العقود التالية.

السمات:

غياب الحريات

مركزية مفرطة

عسكرة الدولة والمجتمع

نتائج كارثية للحروب والحصار

ثالثًا: مرحلة ما بعد 2003 – الدولة في مواجهة الفوضى

جاء الاحتلال الأمريكي ليسقط النظام السابق، لكنه أيضًا أسقط الدولة ومؤسساتها. تأسس نظام جديد على أسس ديمقراطية دستورية، لكنه أُفرغ منذ البداية من محتواه بفعل المحاصصة، والفساد، والتدخلات الخارجية.

رغم إجراء الانتخابات وتداول السلطة، فإن الحكومات بعد 2003 فشلت في تقديم نموذج ناجح لدولة المواطنة، وافتقرت إلى المشروع الوطني، وانشغلت في تقاسم المناصب والامتيازات.

ظهرت حكومات حاولت إصلاح المسار (كحكومتي العبادي والكاظمي)، لكنّها افتقرت إلى الدعم السياسي الكافي. واليوم، لا تزال الدولة العراقية محاصَرة بين سلاح منفلت، واحتقان شعبي، واقتصاد ريعي غير مستدام.

السمات:

ديمقراطية شكلية

ضعف في السيادة الفعلية

هيمنة الأحزاب على الدولة

تعدد مراكز القوة

رابعًا: التحليل العام للمسار التاريخي

1. عدم استقرار النظام السياسي: شهد العراق تنقّلًا بين أنظمة حكم متعددة بلا استقرار طويل الأمد.

2. الفساد المزمن: من ضعف الرواتب الملكية إلى هيمنة الأحزاب بعد 2003، ظل الفساد أحد أبرز معوقات بناء الدولة.

3. غياب المشروع الوطني الجامع: لم تتمكن أي حكومة عراقية من بناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الطائفة والعرق والمنطقة.

4. استمرار التبعية الخارجية: كانت السياسات الخارجية مؤثرة في القرار العراقي من العهد الملكي حتى يومنا هذا.

5. احتكار السلطة: سواء بشكل عسكري أو حزبي أو عبر الانتخابات، ظلّت السلطة محتكرة ضمن نخب ضيقة.

◆ أولًا: الملوك في العهد الملكي (1921-1958)

1 .الملك فيصل الأول

من: 1921 إلى 1933

المدة: 12 سنة

2 .الملك غازي الأول

من: 1933 إلى 1939

المدة: 6 سنوات

3 .الملك فيصل الثاني

من: 1939 إلى 1958

المدة: 19 سنة (مع وصاية حتى 1953)

◆ ثانيًا: رؤساء الوزراء من العهد الملكي الى 2025

1.عبد الرحمن النقيب
عدد المرات: 1
المدة: 1920–1921 (حوالي سنة)

2.جعفر العسكري
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي 2–3 سنوات(1923–1924) ، **1926**(1927–

3.عبد المحسن السعدون
عدد المرات: 4 مرات
المدة الكلية: حوالي 5 سنوات(1922–1929)

4.ياسين الهاشمي
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي 5 سنوات(1930–1932) ، **1935**(1936–

5.نوري السعيد
عدد المرات: 14 مرة
المدة الكلية: حوالي 28 سنة
(أطول وأكثر رؤساء الوزراء حكمًا في تاريخ العراق)

6.جميل المدفعي
عدد المرات: 5 مرات
المدة الكلية: حوالي 4 سنوات (1933–1953 متقطعة)

7.حكمت سليمان
عدد المرات: 1
المدة: 1936–1937 (حوالي سنة)

8.مصطفى العمري
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي سنتين

9.محمد الصدر
عدد المرات: 1
المدة: 1948 (عدة أشهر)

10.أرشد العمري
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي سنتين

11.توفيق السويدي
عدد المرات: 3 مرات
المدة الكلية: حوالي 4 سنوات

12.فاضل الجمالي
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي سنتين
(آخر رئيس وزراء في العهد الملكي)

رؤساء الوزراء في النظام الجمهوري (1958-2003)

13.عبد الكريم قاسم
عدد المرات: 1
المدة: 1958–1963 (حوالي 5 سنوات)

14.أحمد حسن البكر
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي سنتين (1963، ثم 1968–1970)

15.طاهر يحيى
عدد المرات: 3 مرات
المدة الكلية: حوالي 3 سنوات (1963–1968 متقطعة)

16.عبد الرحمن البزاز
عدد المرات: 1
المدة: 1965–1966 (حوالي سنة)

17.ناجي طالب
عدد المرات: 1
المدة: 1966–1967 (حوالي سنة)

18.عبد الرزاق النايف
عدد المرات: 1
المدة: 1968 (أيام قليلة)

19.صدام حسين
عدد المرات: 1
المدة: 1979 (أشهر قبل توليه الرئاسة)

20.سعدون حمادي
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: حوالي سنة (1991، ثم 1996)

21.محمد حمزة الزبيدي
عدد المرات: 1
المدة: 1991–1993 (حوالي سنتين)

22.أحمد حسين خضير
عدد المرات: 1
المدة: 1994–1996 (حوالي سنتين)

ملاحظة توثيقية مهمة
بعد عام 1970 تركزت السلطة التنفيذية فعليًا بيد رئيس الجمهورية، وأصبح منصب رئيس الوزراء منصبًا إداريًا أكثر منه مركز قرار مستقل.

رؤساء الوزراء بعد 2003 (2004-2025)

23.إياد علاوي
عدد المرات: 1
المدة: 2004–2005 (حوالي سنة)
حكومة مؤقتة بعد الاحتلال

24.إبراهيم الجعفري
عدد المرات: 1
المدة: 2005–2006 (حوالي سنة)

25.نوري المالكي
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: 2006–2014 (حوالي 8 سنوات)
أطول مدة حكم بعد 2003

26.حيدر العبادي
عدد المرات: 1
المدة: 2014–2018 (4 سنوات)
حكومة الحرب على داعش

27.عادل عبد المهدي
عدد المرات: 1
المدة: 2018–2020 (حوالي سنتين)
استقال إثر ثورة تشرين

28.مصطفى الكاظمي
عدد المرات: 1
المدة: 2020–2022 (حوالي سنتين)
حكومة انتقالية

29.محمد شياع السوداني
عدد المرات: 1
المدة: 2022–2025
حكومة استقرار وإدارة مرحلة

◆ ثالثًا: رؤساء الجمهورية في العهد الجمهوري (1958-2025)

30.محمد نجيب الربيعي
عدد المرات: 1
المدة: 1958–1963 (حوالي 5 سنوات)
أول رئيس للجمهورية بعد إسقاط الملكية

31.عبد السلام عارف
عدد المرات: 1
المدة: 1963–1966 (حوالي 3 سنوات)

32.عبد الرحمن عارف
عدد المرات: 1
المدة: 1966–1968 (حوالي سنتين)

33.أحمد حسن البكر
عدد المرات: 1
المدة: 1968–1979 (حوالي 11 سنة)

34.صدام حسين
عدد المرات: 1
المدة: 1979–2003 (حوالي 24 سنة)

35.غازي عجيل الياور
عدد المرات: 1
المدة: 2004–2005 (حوالي سنة)
رئيس مؤقت بعد الاحتلال

36.جلال طالباني
عدد المرات: مرتان
المدة الكلية: 2005–2014 (حوالي 9 سنوات)

37.فؤاد معصوم
عدد المرات: 1
المدة: 2014–2018 (4 سنوات)

38.برهم صالح
عدد المرات: 1
المدة: 2018–2022 (4 سنوات)

39.عبد اللطيف رشيد
عدد المرات: 1
المدة: 2022–2025 (حوالي 3 سنوات)

(ملاحظة توثيقية مهمة) انتقل منصب رئاسة الجمهورية من مركز سلطة تنفيذية واسعة قبل 2003 إلى منصب دستوري رمزي نسبيًا بعد 2005، مع تركّز الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس مجلس الوزراء.

✅ **أطول الفترات في تاريخ الحكم العراقي**

الشخصية	المنصب	المدة
نوري السعيد	رئيس وزراء ملكي	28سنة (متقطعة)
صدام حسين	رئيس جمهورية	24سنة
الملك فيصل الثاني	ملك	19سنة
الملك فيصل الأول	ملك	12سنة
أحمد حسن البكر	رئيس جمهورية	11سنة
نوري المالكي	رئيس وزراء	8سنوات

خاتمة الفصل:

بعد قرن من الزمن، لا يزال العراق يبحث عن "دولة". فقد امتلك الثروات والموارد، وامتلك شعبًا مثقفًا ومنتجًا، لكنّه لم يمتلك إرادة سياسية حقيقية تستثمر هذه المقومات لصالح الجميع. إن التقييم العام لتجربة الحكومات العراقية يكشف عن دولة صامدة لكنها لم تتعافَ بعد، ومجتمع مقاوم لكنه لم يُنصَف بعد.

ويبقى الأمل معقودًا على نخبة وطنية جديدة قادرة على صياغة مستقبل يستفيد من كل الدروس، ولا يكرر أخطاء مئة عام.

📚 خاتمة الكتاب

عنوان الخاتمة: "الدولة التي لم تكتمل... ومهمة الجيل القادم"

حين ننظر إلى مسار الحكومات العراقية منذ عام 1920 وحتى اليوم، فإننا لا نرصد مجرد تغيرات في الأسماء والمناصب، بل نشهد تقلبات عميقة في شكل الدولة ووظيفتها، وفي العلاقة بين السلطة والشعب، وفي التوازن بين القانون والواقع، والسيادة والوصاية، والمواطنة والانتماء.

لقد مر العراق بمراحل تأسيس، ثم عسكرية، فاستبدادية، وأخيرًا ديمقراطية هشة، دون أن يتمكن من ترسيخ نظام سياسي مستقر، عادل، ومستقل. فالدولة العراقية كما تأسست في العهد الملكي، ورثت قيود الانتداب البريطاني، ثم خضعت لعنف الانقلابات، وتورطت في الحروب الخارجية والداخلية، ثم سقطت في مستنقع الاحتلال الأمريكي، وأخيرًا تفككت تحت ضغط المحاصصة والفساد والتدخلات الإقليمية والدولية.

لكنّ الحقيقة الأهم في هذا المشهد، هي أن الشعب العراقي ظل، في كل تلك المراحل، حاضرًا وفاعلًا ومقاومًا. فالثورات، والانتفاضات، والحركات الطلابية، واحتجاجات تشرين، لم تكن طارئة، بل كانت استفتاءً شعبيًا مستمرًا على فشل النخبة الحاكمة، وإصرارًا على حق العراقيين بدولة تحترمهم وتحميهم وتخدمهم.

ومن موقعنا كباحثين في القانون العام، ندرك أن البناء الحقيقي للدولة لا يقوم فقط على النصوص، بل على الإرادة. ولا على الانتخابات وحدها، بل على العدالة. ولا على الأمن الظاهري، بل على الشرعية المتجذّرة في ضمير الناس.

وعليه، فإن مهمة المرحلة القادمة – التي تقع على عاتق الجيل الجديد من العراقيين – ليست فقط في انتخاب حكومة جديدة، بل في إعادة تعريف الدولة نفسها: ما هي؟ لمن هي؟ وكيف تُدار؟ وبأي قيم تُبنى؟

إنّ مراجعة قرن من الزمان من تجارب الحكم في العراق، تفضي بنا إلى قناعة عميقة بأن النهوض لا يكون بالحنين إلى الماضي، ولا بالارتهان للخارج، ولا بالبقاء في دوامة المحاصصة، بل بالرؤية الوطنية الصادقة، وبالدستور العادل، وبالسيادة الكاملة، وبالعدالة الاجتماعية التي لا تميز بين ابن بغداد وابن البصرة أو الموصل أو الناصرية أو أربيل أو الرمادي.

في الختام، ليس هذا الكتاب إدانة لحكومة، ولا تبرئة لأخرى، بل هو محاولة علمية وطنية لرصد وتقييم مسيرة مئة عام من الحكم، بكل ما فيها من آمال وآلام، من صعود وانهيار، من منجزات حقيقية، وإخفاقات موجعة.

ولعلّ أعظم ما نخرج به من هذا الجهد، هو إدراك حجم المسؤولية الملقاة على كل عراقي – مسؤولًا كان أم مواطنًا – في أن يساهم، بما يستطيع، في استكمال بناء الدولة العراقية التي نريدها: دولة قانون، وعدل، وسيادة، وكرامة إنسانية.

نبذة عن المؤلف

الدكتور هذال العبيدي، من مواليد بغداد – العراق، حاصل على الدكتوراه المهنية في القانون العام، وباحث مهتم بتوثيق التاريخ العراقي الحديث. يسعى من خلال هذا العمل إلى تسليط الضوء على ما تحقق من منجزات في مسيرة الحكومات العراقية، إيمانًا بأهمية الإنصاف في قراءة التاريخ.

📚 المصادر والمراجع

أولًا: الكتب والموسوعات التاريخية

1.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

2.حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1991.

3.فاضل حسين، مشكلة الموصل في العشرينات، بغداد1986.

4. عبد الرحمن البزاز، نحو الفكر القانوني الحديث، مطبعة النعمان، النجف 1964.

5.علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، خمسة أجزاء، دار الوراق، لندن.

6.خالد القشطيني، الملكيون والجمهوريون في العراق، دار الساقي، بيروت 1999.

7.حسن العلوي، العراق: دولة المنظمة السرية، المركز العربي للدراسات، بيروت 2002.

ثانيًا: الوثائق والدساتير

1.دستور المملكة العراقية لسنة 1925.

2.دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

3.قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق (القرار 833، القرار 1483)

4.محاضر مجلس النواب العراقي، الأمانة العامة لمجلس النواب.

5. بيانات رئاسة الوزراء العراقية (من خلال الموقع الرسمي للحكومة العراقية)

ثالثًا: التقارير الحكومية والإحصائية

1.وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2010–2014) و(2021-2025).

2. الجهاز المركزي للإحصاء – التقارير السكانية والاقتصادية (2003-2023)

3. هيئة النزاهة العراقية – تقارير سنوية عن الفساد المالي والإداري.

4. وزارة المالية – الموازنات العامة للعراق، أعوام مختارة (2005,2014,2021)

رابعًا: الدراسات والمقالات البحثية

1. **د. فاروق يوسف، النظام السياسي العراقي بين النص والتطبيق، مجلة القانون والسياسة، جامعة بغداد.**

2. **د. حيدر سعيد، العراق بعد الاحتلال الأمريكي: تشظي الهوية وصراع المكونات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**

3. **د. عبد الحسين شعبان، إشكاليات الدستور العراقي بين المركزية والفيدرالية، مجلة المستقبل العربي.**

خامسًا: الصحف والمواقع الإلكترونية الموثوقة

1. **موقع** – BBC Arabic **تقارير العراق (2003-2023).**

2. **موقع** – Al Jazeera Arabic **ملفات سياسية عن العراق.**

3. Iraq Body Count (www.iraqbodycount.org) **إحصائيات ضحايا النزاع بعد 2003.**

4. **موقع وزارة الخارجية العراقية – أرشيف العلاقات الدولية.**

5. **موقع رئاسة الجمهورية العراقية – السيرة الذاتية للرؤساء ورؤساء الوزراء.**

سادسًا: مصادر من إعداد المؤلف

1. **تحليل المؤلف القانوني لهيكل الدولة العراقية.**

2. **رؤية وطنية من واقع الممارسة القانونية والسياسية العراقية.**

فهرس الكتاب

1- المقدمة

2- الفصل الأول: العهد الملكي (1920-1958)
نظرة تحليلية في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، ووثائق الحكومات المتعاقبة، ومنجزات وزارات العهد الملكي، والتحديات السياسية والإدارية والاقتصادية التي واجهت النظام الملكي.

3- الفصل الثاني: العهد الجمهوري الأول (1958-1968)
عرض لتجربة الحكم الجمهوري بعد ثورة تموز، وتحليل لبرامج الحكومات الثورية، والانقلابات العسكرية، ومشروع البناء والتنمية في ظل عدم الاستقرار السياسي.

4-الفصل الثالث: حكم حزب البعث (1968-2003)
دراسة لأطول عهد سياسي في العراق الحديث، يتناول المركزية الشديدة، سياسات الحزب الواحد، الحروب الكبرى، ثم الحصار والانهيار، مع تحليل عميق لانعكاسات تلك المرحلة على الدولة والمجتمع.

5- الفصل الرابع: العراق بعد 2003 – 2025 من الاحتلال إلى الدولة الدستورية
مراجعة شاملة للحكومات التي تعاقبت بعد الاحتلال الأمريكي، من علاوي وحتى السوداني، وتحليل لمراحل الصراع الطائفي، بناء المؤسسات، الديمقراطية الانتخابية، والإشكالات البنيوية في الحكم ما بعد.2003

6-الفصل الخامس: التقييم العام لمسار الحكومات العراقية من 1920 إلى2025
قراءة تحليلية شاملة لمسار الدولة العراقية منذ التأسيس، وتقويم عام للحكومات من حيث الأداء السياسي، القانوني، الاقتصادي، والاجتماعي، مع استخلاص سمات النظام العراقي وتحوّلاته.

7- الخاتمة
تأمل وطني في مستقبل العراق، ودعوة لإعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والقانون والعدالة، ومراجعة نقدية لتجربة قرن من الحكم في ضوء تطلعات الجيل القادم. نبذة عن المؤلف.

8- المصادر والمراجع
قائمة مفصلة بالكتب، الوثائق، الدراسات، والمواقع المعتمدة في تأليف هذا الكتاب.